



كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

المسائل النحوية والصرفية التي زادها الكوفيون دراسة وتأصيلًا

إعداد

د/ حمادة محمد حسين أحمد بودي

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الأول - الجزء الثاني)

(١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م)

”المسائل النحوية والصرفية التي زادها الكوفيون دراسة وتأصيلاً”

حمادة محمد حسين أحمد بودي

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بأسسيوط، جامعة الأزهر، أسسيوط، مصر.

البريد الإلكتروني: HAMADAAHMED1081.el@azhar.edu.eg

المخلص:

عني البحث بدراسة زيادات الكوفيين في النحو والصرف، وتوثيقها من مصادرها الأصيلة والمعتمدة، وتوضيح آراء النحويين فيها بالأدلة، وذكر آراء المخالفين وحججهم، والهدف من هذه الدراسة بيان الأصول النحوية التي اعتمدها الكوفيون في زيادة هذه المسائل، والوقوف على صحة هذه النسبة للكوفيين، وتجليه انفراد الكوفيين بهذه الزيادة، أو مشاركة غيرهم فيها، وبيان أثر هذه الزيادات على الحكم النحوي، وقد تمكن البحث من ترجيح بعض ما زاده الكوفيون، وتوصل إلى أن البصريين وافقوا الكوفيين في بعض المسائل التي زادوها، وأن الكوفيين اعتمدوا في حججهم على صحة ما زادوه على القياس في الأعم الأكثر، وقد يعتمدون السماع قليلاً.

الكلمات المفتاحية: المسائل . النحوية . الصرفية . زادها . الكوفيون . دراسة .

***The Grammatical and Morphological Issues that
the Kufian Grammarians Elaborated on Study
and Rooted.***

Hamada Muhammad Hussein Ahmed Body
Linguistics Department, Faculty of Arabic Language in
Asyut, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.
Email: HAMADAAHMED1081.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The research was concerned with studying the increases of Kufic grammarians in grammar and morphology, documenting them from their original and approved sources, clarifying the opinions of the grammarians therein with evidence, and mentioning the opinions of the violators and their arguments, and the aim of this study is to explain the grammatical principles adopted by the Kufic grammarians in increasing these issues, and to determine the validity of this percentage of the Kufic grammarians. The study was able to weight some of what the Kufic grammarians had increased, and it was concluded that the Kufic grammarians agreed with the Kufic grammarians in some of the issues that they increased, and that the Kufic grammarians adopted it. In their arguments on the validity of what they added to the analogy in the most general terms, they may rely on hearing a little.

Key words: Issues - Grammatical - Morphological - Increase them - Kufic Grammarians - Study.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، والصلاة والسلام على سيدنا
ونبينا محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن نهج نهجهم إلى يوم
الدين، أما بعد:

فقد خلف لنا علماؤنا الأقدمون تراثاً عظيماً، حافظوا به على لغة العرب،
ومن أهم علوم العربية وأعلاها شأنًا علم النحو؛ فقواعده تُسهم في تحليل
النصوص الشرعية وفهمها، وبهذا نقف على النص سالمًا من اللحن والتّحريف،
يقول ابن عطية: "إعراب القرآن أصل في الشريعة؛ لأنّ بذلك تقوم معانيه التي
هي الشرع"^(١)، وقد نشأ علم النحو صغيراً كبقية العلوم، ثم أخذ في النمو حتى
صارت فيه مدارس متنوعة، ومن أهم مدارس: مدرسة الكوفة التي أخذت بأسباب
هذا العلم بعد مدرسة البصرة، ثم بدأ الخلاف النحوي يتضح ويتسع بين
المدرستين، وزادت حدة الجد والتنافس في عهد سيبويه والكسائي اللذين اتضحت
علي أيديهما مناهج المدرستين، وظهر للخلاف صور وأنماط برز بها في الواقع
اللغوي، وكانت هناك أصول ومبادئ عامة اتفق فيها الفريقان، وأشياء اختلفت
فيها وجهات النظر، وهذا ما عنيت به كتب الخلاف النحوي، وقد لفت نظري أن
كثيراً من النحويين يتعرضون في كتبهم للمذهب الكوفي، فيقولون: وزاد الكوفيون
كذا، فجمعت هذه المواضع، ووقفت أمامها ملياً، فوجدتها تصلح للدراسة، أضف
إلى ذلك أنها لم تقم عليها دراسة فيما أعلم، وقد جاءت تحت عنوان: "المسائل
النحوية والصرفية التي زادها الكوفيون دراسة وتأصيلاً"، وقد التزمت في دراستي
بهذا اللفظ، فلا يدخل معي مثلاً، انفرد الكوفيون بكذا، أو ذكر الكوفيون كذا، ولا

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: ٤٠/١.

زاد الفراء أو الكسائي أو غيرهما من الكوفيين، فعنايتي منصبة على لفظي "الزيادة والكوفيين".

والهدف من هذه الدراسة :

- ١- بيان الأصول النحوية التي اعتمدها الكوفيون في زيادة هذه المسائل.
 - ٢- الوقوف على صحة هذه النسبة للكوفيين.
 - ٣- تجلية انفراد الكوفيين بهذه الزيادة، أو مشاركة غيرهم فيها.
 - ٤- بيان أثر هذه الزيادات على الحكم النحوي.
- والدراسات التي قامت على المذهب الكوفي، أو عنيت به كثيرة ومتنوعة،
منها:

- ١- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة، للدكتور مهدي المخزومي^(١).
- ٢- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للدكتور المختار ديرة^(٢).
- ٣- نحو الفراء الكوفيين، للدكتور خديجة أحمد مفتي^(٣).
- ٤- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري^(٤).
- ٥- منهج الكوفيين في الصرف، للدكتور مؤمن بن صبري غنام^(٥).

(١) ط: الحلبي بمصر، ط٢، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.

(٢) دار: ابن قتيبة، لبنان، ط ١ - ١٤١١ هـ، ١٩٩١م.

(٣) المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ.

(٤) ط: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٩٦٤م.

(٥) ط: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ.

٦- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، للدكتور عبد الفتاح الحموز^(١).

٧- الموفى في النحو الكوفي للسيد صدر الدين الكنغراوي^(٢).

٨ - النحو وكتب التفسير للدكتور إبراهيم عبد الله رفيده^(٣).

٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري^(٤).

بيد أن هذه المؤلفات لم تعن بما زاد الكوفيون من مسائل في أبواب النحو والصرف، وإن أوردت بعض ما زاد الكوفيون فلم تكن الزيادة هي العنصر المهيمن على تلك الدراسات، ولم يكن هم أصحابها في جمعها، وهم هذه البحث جمعها واستقراؤها؛ فلحم هذا البحث وسداه جمع الزيادات التي اختص بها الكوفيون، ودراستها وتحليلها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، ثم

الخاتمة، وقائمة المصادر.

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

التمهيد: المذهب الكوفي بين الإجحاف والإنصاف.

المبحث الأول: المسائل النحوية التي زادها الكوفيون.

المبحث الثاني: المسائل الصرفية التي زادها الكوفيون.

الخاتمة: ذكرت فيها محصلة البحث ونتائجه.

قائمة المصادر: فيها أهم مصادر البحث ومراجعته.

(١) ط : دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤١٨ هـ.

(٢) ت : محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، من دون تاريخ.

(٣) ط : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط٣، ١٣٩٩ هـ، ١٩٩٠ م.

(٤) ت : الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

وقد اتبعت في دراسة هذه الزيادات المنهج الآتي:

- ١- وضعت عنواناً لكل زيادة، ضمت فيما بينها اثنتين وعشرين زيادة، منها عشرون في النحو، واثنان في الصرف، وقد احتوت الزيادة السادسة عشرة "نصب المضارع بـ "حتى" واللام، والفاء، والواو، وأو" على أربع زيادات، وهذا ما اقتضته طبيعتها، وقد رتب جميع الزيادات على ألفية ابن مالك.
 - ٢- بدأت كل زيادة بنص لأحد النحويين، أوردت فيه زيادة الكوفيين، وعندما يشترك أكثر من نحوي في الحكم بالزيادة راعيت - في الغالب - أن أذكر نص أقدمهم، وأحيل في الحاشية.
 - ٣- درست زيادات الكوفيين، ووثقتها من مصادرها الأصلية والمعتمدة، ووضحت آراء النحويين فيها بالأدلة، وذكرت آراء المخالفين وحججهم.
 - ٤- أنهيت كل زيادة بتعقيب ذكرت فيه موقفي مما جاء فيها، وبيّنت الراجح، ما أمكن.
- أسأل الله العظيم، رب العرش الكريم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، وأن يرزقنا السداد والرشاد، إنه سميع عليم.

وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير،،،

التمهيد

المذهب الكوفي بين الإجحاف والإنصاف

لقد اتهم الكوفيون والنحو الكوفي باتهامات كثيرة على مر العصور، لا يسع المجال لذكرها، والرد عليها، لكن سأكتفي بإيجاز هذه التهم التي لها صلة بموضوع البحث، وسأقوم بالرد عليها.

لقد رُمي الكوفيون بأنهم توسعوا في الرواية، حتى قبلوا كل ما نقل عن العرب، واعتمدوه ولو نادراً أو قليلاً، وجعلوه باباً ولو كان مثلاً واحداً^(١)، وتساهلوا في التثبت من صحة المسموع، وأمانة راويه، وسلامة قائله فأخذوا عن صناع الشعر، وعن قبائل الأطراف الذين عاشوا في الحضر^(٢).

وكان مما رموا به أنهم لم يقفوا عند حد الاتساع في الرواية، بل حاولوا أن يقيسوا على ما سمعوه من أقوال أهل الحضر، فما أوله البصريون أو اعتبروه شاذاً أو ضرورة قبله الكوفيون، وجعلوه مقيساً عليه، بل كثيراً ما ناطوا القاعدة بالقياس دون الرجوع إلى مطلق شاهد، ولذا اشتهروا بأنهم أهل قياس^(٣).

(١) ينظر ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف للدكتور فتحي بيومي: ٢٥، والنحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى القرن الخامس الهجري للدكتور محمد آدم الزاكي: ١٨.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/٤٣، ينظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٦٩، ومعجم الأدباء لياقوت: ٤/١٧٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقطبي: ٢/٣٧١، والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: ٤٢٣، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢/١٦٣.

(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان: ٣/١٥، وظاهرة الشذوذ في العربية للدكتور فتحي الدجني: ٣٤٠، والموجز في نشأة النحو للدكتور محمد الشاطر أحمد محمد: ٢٨.

وزاد الطاعن أن الكوفيين فتحوا باباً واسع الفوهة إذ أقاموا لكل مسموع وزناً، والمسموع في اختلافه لا يقف عند نهاية، واعتمدوا بعد هذا على القياس النظرى عند انعدام الشاهد كلياً^(١).

وبلغ الأمر مداه حتى قالوا عن الكسائي: " كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ومقيساً عليه حتى أفسد النحو"^(٢).

والرد على هذا التجني يتضح في النقاط الآتية:

أولاً: اختلاط الكوفيين ببعض القبائل التي لا يُسمع منها قليل، ولا يصل إلى حد إفساد اللغة؛ فلم يكن الكوفيون متهاونين في أمر الرواية حتى يقبلوا كل مسموع، حتى يصل الأمر بهم إلى قبول اللحن والخطأ، فهذا الفراء - رحمه الله - يقول: " كانت العرب تحضر المواسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستبجح الألفاظ، من ذلك الكشكشة، وهي في ربيعة ومضر"^(٣).

فقد صرح الفراء بأن هناك لغات مستحسنة، وأخرى مستبشعة، وعلى ذلك فقد اعتمد الكوفيون في قبول اللغة أو ردها على مدى موافقة اللغة لمقاييسهم، فإذا اتفقت اللغة المروية مع المقاييس المقررة لديهم قبلونها وإن كانت لغة أهل حضر.

(١) نشأة النحو للطنطاوي: ٨٧ .

(٢) ينظر معجم الأدباء: ٤ / ١٧٤٤، وبغية الوعاة: ٢ / ١٦٤ .

(٣) المزهر للسيوطي: ١ / ١٧٥ .

ثانياً: وقع البصريون فيما عابوه على الكوفيين، ويتضح ذلك فيما يأتي:

١- اتسعت رقعة المسموع عند البصريين فشملت بعض هذه القبائل التي منعوا الأخذ عنها، يقول الأخفش عن "أم" في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَبْصُرُونَ. أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾^(١): "وهذه "أم" التي تكون في معنى أيهما، وقد قال قوم: إنها يمانية، وذلك أن أهل اليمن يزيدون "أم" في جميع الكلام، وأما ما سمعنا من اليمن، فيجعلون "أم" مكان الألف واللام الزائدتين، يقولون: "رأيت امرجل"، و "قام امرجل" يريدون: "الرجل" ... " (٢).

وأورد ابن يعيش أن أبا عمرو بن العلاء سمع من أعرابي باليمن^(٣). ومعلوم أن اليمن من القبائل التي نص العلماء على عدم الأخذ منها لمخالطة أهلها للهند والحبشة^(٤).

٢- أقام البصريون القاعدة على مثال واحد، فهذا سيبويه إمامهم يقيم القاعدة على مثال واحد، وذلك عند النسب إلى "شنوءة" بحذف واؤها، استناداً إلى أنه سمع من العرب من ينسب إلى "شنوءة" فيقول: شئني^(٥)، كما أنهم لم يحددوا القدر الذي يرضيهم ليقموا عليه القاعدة، وكان من نتيجة ذلك تناقض أعلامهم وأئمتهم^(٦).

(١) الآية: ٥١ ، ٥٢ سورة الزخرف .

(٢) معاني القرآن: ٣١/١ .

(٣) ينظر شرح المفصل: ٤٠٤/٢ .

(٤) ينظر المزهري: ٦٨/١ .

(٥) ينظر الكتاب: ٣٣٩/٣ ، ٣٤٥ .

(٦) ينظر القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة لمحمد عاشور السويح: ١٤٥ .

على أن اعتداد الكوفيين بالمثال الواحد لأنه قد يمثل لهجة بعينها ينبغي أن يحسب حسابها، فليس من الطبيعي أن يسمع أعرابي ينتسب إلى بيئة لغوية خاصة يقول شيئاً ليس موجوداً في اللهجات التي يمثلها، فالمثال الواحد الذي يسمعه النحوي من أعرابي ينبغي أن ينظر إليه على أنه يمثل لهجة لغوية تحتل مكانها بين البيئات اللغوية المختلفة التي احتوتها البيئة العربية الواسعة، إذن فإهدارها إهدار لهذه البيئة، ومضيعة لجانب لغوي لا تتم الدراسة إلا بالإحاطة به^(١).

أضف إلى ما سبق أن منهج احترام المسموع أساسه البصريون أنفسهم، فلم يعد عيباً حين يلتزمه الكوفيون، ويوجه إليهم اللوم والطعن في مذهبهم، أليس ذلك نوعاً من التحامل عليهم؟^(٢).

٣- لم تخل شواهد البصريين من الأشعار التي لم يعرف قائلها^(٣)، كما أن سيبويه احتج بشعر ذي الرمة، والكميت بن زيد، والطرماح، وعبيد الله بن قيس الرقيات^(٤)، وقد قال الأصمعي عن شعرهم: "ليس بحجة"^(٥)، وهؤلاء قد سكنوا الحضر، وهم عابوا على الكوفيين ذلك؛ فلا داعي إذن لإشاعة التشكك في النحو الكوفي الناتج عن الفرع من الانتحال، وليس معنى هذا نفى الشعر المنحول عندهم، ولكن لا داعي للمبالغة فيه، وكذا الحال بالنسبة للشعر المجهول قائله.

(١) ينظر مسائل الخلاف للدكتور أحمد محمد عبد الله: ٣٤.

(٢) ينظر المرجع السابق: ٢٢.

(٣) ينظر خزانة الأدب للبغدادي: ١٧/١، ومقدمة كتاب سيبويه: ٣٣، والمدرسة النحوية في مصر والشام لعبد العال سالم مكرم: ١٩٢، ٢٥٠.

(٤) ينظر الكتاب: ٥٢/١، ٦٤، ٨٢، ١١٤، ١٢٣، ٢٨٥، ٢٧٦، ٢/١١، ٦٥، ٢٠٠، ٢٥٧/٣، ٢٨٢، ٣١٣.

(٥) ينظر الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء للمرزباني: ٢١٤، ٢٢٧، ٢٤٥، ٢٢١.

ثالثاً: أن الكوفيين قد بنوا أحكامهم على القراءات القرآنية، فهم يهتمون بالرواية والنقل، ولا يحاولون أن يحتكموا إلى العقل، وبخاصة في أمور لا مجال للعقل فيها كالاستعمال اللغوي ومن ثم قبلوا قراءات القرآن واحتجوا بها، وبنوا عليها الكثير من القواعد النحوية اللغوية^(١)، وهذا بخلاف البصريين الذين وقفوا من القراءات موقفاً متشدداً فقبلوا بعضها، وأبعدوا جانباً آخر منها لأنها لا تنصاع تحت أصولهم المقررة^(٢).

رابعاً: أن الكوفيين وإن كانوا قد رَووا عن أهل الحضر، إلا أنهم قصرُوا الرواية عن فصاحتهم، والفصاحة هي المطلوب؛ لأنه لا يؤخذ من ساكن البادية إذا لم يكن فصيحاً.

خامساً: ما قيل عن اعتمادهم على القياس النظري عند انعدام الشاهد، فهو تقويم غير دقيق؛ إذ كيف يتصور أن قوماً يعتقدون بكل مسموع ثم يعتمدون على القياس النظري؟ وهم أصحاب ثروة لغوية وتروج عندهم سوق الشعر والأدب ومن هنا يبدو واضحاً عدم ميل الكوفيين إلى القياس النظري إلا قليلاً.

سادساً: أن البصريين رموا الكسائي بما هو منه براء؛ إذ كيف ينسبون له أنه أفسد النحو!! وهو الذي سأل الخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج إليها، وأنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ^(٣).

(١) ينظر المدرسة النحوية في مصر والشام: ١٩٩.

(٢) ينظر مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي: ٣٥٣.

(٣) ينظر تاريخ بغداد للبغدادي: ١٣ / ٣٤٥، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٤ / ٩٢٧.

كيف يقال عن رجل بهذه المكانة العلمية: إنه أفسد النحو؟ وهو الذي قال يونس في حقه: "أشهد أن الذين رأسوك رأسوك باستحقاق" (١)، ثم هو قبل كل هذا أحد القراء السبعة المشهود لهم بسعة العلم وغزارته، والمعروف عنهم أمانتهم العلمية التي أهلتهم لتحمل تلك المسؤولية الجسيمة.

والحق أن الكوفيين لهم تأثير بالغ على مسيرة النحو العربي، ومذهبهم لا يقل بكثير عن المذهب البصري؛ فكثير من المسائل التي ذهب إليها الكوفيون قريبة من الواقع اللغوي، وإلى المنهج النحوي الصحيح، ومن ثم وجب دراسة المذهب الكوفي بعيداً عن الاتهامات المحفوظة والمتوارثة، فما عده بعض الناس عيباً على الكوفيين هو في حقيقته مأخوذ عن البصريين لأنهم أساتذة لهم (٢)، ولا ريب أنهم قد وقفوا على النحو البصري مشافهة أو مناقلة، وأنهم قد أفادوا من أعمال البصريين، وكان لهم منها نقط ارتكاز اعتمدوا عليها في منهجهم (٣).

ومع كل ما سبق، فلا ينكر أحد أن لأهل الكوفة رخصاً لا تكاد توجد غيرهم من النحويين غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد العامة (٤). ومن المهم هنا أن نذكر أن النحو الكوفي لم يصل إلينا كما وصل النحو البصري، فهذا الكتاب لسببويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، كتب نحوية خالصة، كتب تكفي وتغني، بخلاف نحوي الكوفة، فما وصلنا من كتبهم مثل معاني القرآن للقراء، ومجالس ثعلب، والزاهر، وشرح القصائد لابن الأباري

(١) ينظر تاريخ بغداد: ١٣ / ٣٤٥.

(٢) ينظر دروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي: ١١، ومسائل الخلاف للدكتور

أحمد محمد عبد الله: ٢٠، ٢١.

(٣) ينظر مدرسة الكوفة: ٣٣٠.

(٤) ينظر الوساطة بين المتنبي وخصومه للرجائي: ٤٥٣.

ونحو ذلك فلا تمثل كتباً نحوية صرفية، ومن ثم وجب بذل الجهد في استنطاق كتب النحو جميعها؛ محافظة على تراث القوم، ولماً لشملة، ولعل هذه الصفحات تمثل لبنة متواضعة في هذا الشأن.

المبحث الأول

المسائل النحوية التي زادها الكوفيون

١- مجيء "كأن" للتحقيق، والتقريب، والشك

قال السيوطي: " ... و"كأن" للتشبيه، زاد الكوفية والتَّحْقِيق، والتقريب، والشكَّ إن كَانَ الْخَبْرَ صِفَةً أَوْ جَمَلَةً أَوْ ظَرْفًا"^(١).

الدراسة:

زاد الكوفيون^(٢) في معاني "كأن" التحقيق والوجوب، فتكون بمعنى "إن"، ونُسب هذا المعنى إلى الزجاجي^(٣)، ومن أمثله عندهم قوله تعالى: ﴿وَيَكْأَنَّهُ لَأَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤)، إذ المعنى هنا محقق قطعاً، ولا مجال فيه للتشبيه، ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

كأنني حين أمسي لا تكلمني ذو بغية يشتهي ما ليس موجوداً^(٥)

وضَعَّف استدلالهم بهذا البيت؛ لأنَّ التشبيه فيه واضح، واحتجوا كذلك

بقول الشاعر:

(١) همع الهوامع للسيوطي: ١/ ٤٨٤.

(٢) ينظر التذييل: ٥/ ١٣.

(٣) ينظر التذييل: ٥/ ١٣، والجنى الداني للمرادي: ٥٧١، ومغني اللبيب لابن هشام: ٢٥٣.

(٤) من الآية: ٨٢ سورة القصص.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ١٠٦، والخصائص لابن

جنى: ٣/ ١٧٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢/ ٧٨٨، وليزيد بن الحكم الثقفي في

ديوانه: ١٤٣، ولسان العرب لابن منظور: ٣/ ٣١٨، وبلا نسبة في المغني: ٤٨٣.

المعنى: عندما يمر يوم لا تكلمني فيه محبوبتي أصبح كالعبد الذي يشتهي ما ليس يحصل عليه، وذلك من شدة الحب والوجد.

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام^(١)

أي: إن الأرض؛ لأنه قد مات ورثاه بذلك.

ورد عليهم بأن "كأن" في البيت للتشبيه؛ لأن المعنى:

١- أن بطن مكة كان يجب أو من حقه أن يقشعراً؛ لأن هشاماً في أرضه، وتضمنت أشلاءه، وهو قائم مقام الغيث، فلما أقشعراً أصبحت الأرض كأنها لا يوجد بها هشام^(٢).

٢- أن هشاماً غير موجود حقيقة؛ لأنه مدفون فيها، فالأرض ليس بها هشام^(٣).

٣- أن معناها التعليل، وليست للتشبيه أو التحقيق، وهي المرادفة لـ "اللام"، ومعناه: لأن الأرض ليس بها هشام؛ لأن هشاماً قد مات، وإنما هو باق ببقاء من جاء بعده، الذي يسير بسيرته^(٤).

وزاد الكوفيون^(٥) في معاني "كأن" التقريب، وذلك في نحو: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت، وقول الحسن البصري: "كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تنزل"، والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة.

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد المخزومي في شعره: ٩٣، والاشتقاق لابن دريد:

١٠١، وبلا نسبة في المقاصد الشافية للشاطبي: ٢/ ٣١٣، وشرح الجمل

لابن عصفور: ٤٤٧/١، والتصريح للشيخ خالد: ٢٩٥/١.

(٢) ينظر التذييل: ٥/ ١٤، والجنى: ٥٧١.

(٣) ينظر التصريح: ٢٩٥/١.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٧/ ٢.

(٥) ينظر المغني: ٢٥٤.

وقد رُدَّ ما زاده الكوفيون^(١)، بتخرجات كثيرة منها:

الأول: أن قولهم: "كأنك بالشتاء مقبل" الكاف في "كأنك" للخطاب، والباء في "بالشتاء" زائدة، واسم "كأن" الشتاء، والخبر "مقبل"، والتقدير: كأن الشتاء مقبل، وكذلك القول في "كأنك بالفرج آت"، التقدير: كأن الفرج آت، وكذلك قول الحسن، التقدير: كأن الدنيا لم تكن والآخرة لم تزل، فالضمير في "تكن" و"تزل" عائد على اسم "كأن"^(٢).

الثاني: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: كأن زمانك بالشتاء مقبل، وكأن زمانك بالفرج آت، والكاف هي الاسم، و"مقبل" الخبر، ولما كان الشتاء قريب الوقوع جعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنه مقبل. وكذلك يتأول قول الحسن على أن الكاف اسم "كأن"، و"لم تكن" خبر، و"بالدنيا" متعلق بالخبر، والتقدير: كأنك لم تكن بالدنيا، أي: في الدنيا، والضمير في "تكن" عائد على المخاطب، وكأنك لم تزل بالآخرة، أي: في الآخرة، والتشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال، و"لم تكن" تامة. ويحتمل أن تكون ناقصة، وهو أولى؛ لأن فيه ابتعاداً من دعوى حرفية الكاف للخطاب، ودعوى زيادة الباء في "بالشتاء" و"بالفتح" و"بالدنيا"^(٣).

الثالث: أن الكاف للخطاب، وألغيت "كأن" لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لما لحقها اسم الخطاب كما ألغيت "لما" لحقها "ما" في نحو "كأنما" لزوال الاختصاص، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو: كأي بك تفعل، ألا ترى أنها إذ ذاك

(١) ينظر الجنى: ٥٧٣، والهمع: ١/ ٤٨٦.

(٢) ينظر التنزيل: ١٦/٥.

(٣) ينظر التنزيل: ١٧/٥، والجنى: ٥٧٣، والمغني: ٢٥٤.

تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل^(١)، والباء في "بالشتاء زائدة، وكأنه قال: كأنك الشتاء مقبل أراد أن يقول: كأن الشتاء مقبل، فألحق الكاف للخطاب، وألغى "كان"، وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في: بحسبك زيد^(٢).

الرابع: أن المتصل بـ "كان" اسمها، والظرف أو الجار والمجرور خبرها، والجملة بعده حال لازمة، كما لزمتم في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾^(٣)، والدليل على ذلك صلاحية واو الحال نحو: كأنني بك وقد طلعت الشمس^(٤).

وزاد الكوفيون في معاني "كان" الشك^(٥)، وذلك إذا كان خبرها مشتقاً، أو فعلاً، أو ظرفاً، أو مجروراً، فتكون بمنزلة: ظننت، نحو: كأن زيدا قائم، وجعلوا منه قولهم: كأنني بالشتاء مقبل، أي: أظن "الشتاء مقبل"، وتبعهم في هذا الزجاجي^(٦)، ووافقهم ابن الطراوة^(٧)، وابن السيد، قال: "وقد جرت عادة النحويين أن يجعلوا "كان" للتشبيه حيث وقعت، وليس ذلك بصحيح، وإنما يكون تشبيهاً محضاً إذا وقع في الخبر اسم يمثل به اسمها، ويكون الخبر أرفع من الاسم، أو أحط منه كقولك: كأن زيدا ملك، أو كأن زيدا حمار، وأما إذا كان خبرها

(١) ينظر شرح الجمل: ١/ ٤٤٨.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٤٩، والارتشاف: ٣/ ١٢٣٩.

(٣) من الآية: ٤٩ سورة المدثر.

(٤) ينظر الارتشاف: ٣/ ١٢٤٠، ١٢٣٩، والمغني: ٢٥٤.

(٥) ينظر الارتشاف: ٣/ ١٢٣٨، والهمع: ١/ ٤٨٦.

(٦) ينظر حروف المعاني والصفات للزجاجي: ٢٩.

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٤٩، وشرح الجزولية للأبذي: ١/ ١٠٥٠.

فعلاً، أو ظرفاً، أو مجروراً، أو صفة من صفات أسمائها، فإنها يدخلها حينئذ معنى الظن والحسبان، كقولك: كأن زيدا قائم، أو كأن زيدا في الدار" (١).
وحجتهم في ذلك أن الشيء لا يشبه بنفسه.
والصحيح أنها للتشبيه، فإذا قلت: كأن زيدا قائم، كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائماً، والشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى.
وقيل: في الكلام حذف، والمعنى: كأن هيئة زيد هيئة قائم، فحذف، فعلى هذا التقدير شبه هيئته في غير حال القيام بهيئته في حال القيام، والتوجيه الأول أظهر؛ لأنه لا يحتاج معه إلى حذف (٢).

تعقيب:

بعد دراسة ما زاده الكوفيون في معاني "كأن" أرى أنه لا مانع من الأخذ برأيهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَكُنَّ لَنَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾، فالتأويل في الآية - ونظائرها - عسير؛ لأن القرينة تدل على أنها للتحقيق (٣)، كما أن "كأن" تخرج عن معنى التشبيه، فتأتي للنفي كما في نحو قولك: كأني بزيد يأتيك فتكرمه، المعنى: ما هو إلا يأتي فتكرمه، وكأنك القائد فطبعك، أي: ما أنت قائد علينا؛ ولذا نصب الفعل المضارع في المثالين السابقين بـ "أن" مضمرة بعد الفاء المجاب بها نفي محض أو طلب محض.

وتأتي للتعليل أيضاً، وهي المرادفة لـ "اللام"، كما قال من رد كلام الكوفيين في البيت الذي سبق ذكره في المسألة، وجعلوا المعنى: لأن الأرض ليس بها هشام.

(١) الحل في شرح أبيات الجمل لابن السيد: ٤٩.

(٢) ينظر التنزيل: ٥/ ١٦، والجنى: ٥٧٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ٣/ ١٣٠٠.

(٣) ينظر النحو الوافي لعباس حسن: ١/ ٦٣٤.

٢- مجيء "لعل" للاستفهام:

قال السيوطي: "... وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ فِي مَعَانِيهَا الِاسْتِفْهَامَ، وَخَرَجَ عَلَيْهِ: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي﴾^(١)، وَحَدِيثٌ "لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ" (٢) " (٣).

الدراسة:

ذهب الكوفيون^(٤) إلى أن "لعل" تكون للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي﴾، وقوله تعالى: ﴿لَنَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يَحْدُثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(٥)، وكقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لبعض الأنصار - رضي الله تعالى عنهم - وقد خرج إليه مستعجلاً: "لعلنا أَعْجَلْنَاكَ"، ويقولون: لعلك تشتمني، يريدون: هل.

ودليلهم أن "لعل" من المعلقة لأفعال القلوب؛ لأنها مثل الاستفهام في كونه غير خبر، وما بعده منقطع عما قبله، ولا يعمل فيه، ومصوب الفعل في الأمثلة السابقة على جملة الترجي، فهي في موضع نصب بالفعل المعلق، فلو

(١) الآية: ٣ سورة عبس.

(٢) الحديث في صحيح البخاري: ١/ ٤٧ - كِتَابُ الوُضُوءِ - بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الوُضُوءَ إِلَّا مِنَ المَخْرَجِينَ: مِنَ القَبْلِ وَالدُّبْرِ، وَنَصَهُ: عَنِ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الأنصَارِ فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ"، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ قُحِطَتْ فَعَلَيْكَ الوُضُوءُ"، وَصحيح مسلم: ١/ ٢٦٩، كِتَابُ الحِيضِ - بَابُ إِنَّمَا المَاءُ مِنَ المَاءِ.

(٣) همع الهوامع: ١/ ٤٨٨.

(٤) ينظر الأزهية للهروي: ٢١٧، والارتشاف: ٤/ ١٦٧٣، والجنى: ٥٨٠.

(٥) من الآية: ١ سورة الطلاق.

كانت "لعل" على بابها من الترجي أو الإشفاق لما علقت هذه الأفعال عن العمل.

وتابعهم في ذلك ابن مالك^(١)، واستظهره السيوطي^(٢).
والبصريون^(٣) يقولون: إن "لعل" لا تكون للاستفهام أبداً؛ لأن حملها على أصلها ممكن، ولا يحمل شيء على غير أصله إلا ضرورة، وهي في الآيتين للترجي؛ لما بينهما من معنى الطلب في التعليق؛ لأن المعنى منصب على تسلط الدراية على الترجي؛ إذ التقدير: لا يدري ما هو مترجى منه التزكية أو التذكر، وفي الحديث للإشفاق^(٤).

تعقيب:

يظهر أن تأويل البصريين لما أورده الكوفيون من شواهد ضعيف، ولا يخفى بعد الترجي والإشفاق فيما ذكر^(٥)، وعليه فلا مانع من مجيء "لعل" للاستفهام.

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٨.

(٢) ينظر عقود الزيرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث: ١/ ١٤٣.

(٣) ينظر مذهبهم في الجنى: ٥٨٠، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي: ١٥٨.

(٤) ينظر التذييل: ٥/ ٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨/ ٢، والدر المصون للسمين الحلبي: ١٠/ ٦٨٦.

(٥) ينظر تمهيد القواعد: ٣/ ١٣٠٢.

٣- تعدي الفعل بتغيير حركة العين، وإسقاط الهمزة، وتغيير التقدير:

قال ابن أبي الربيع " ... وليس عند البصريين نقل بغير هذه الثلاثة، وزاد الكوفيون وجهين، فجاء النقل عندهم بخمسة أوجه: الثلاثة التي ذكر البصريون، وتغيير الحركة، نحو: شَتَرْتُ^(١) عينه، وشَتَرَهَا^(٢) الله، والإسقاط قالوا: أكب زيد على وجهه، فإذا أرادوا التعديّة قالوا: كب زيد عمراً على وجهه، قال الله تعالى: ﴿فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾^(٣)، وقال سبحانه في موضع آخر: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكَبِّاً عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾^(٤)، ... وقالوا: رجع زيد ورجعته، وشحا فوه وشحا فاه، وفغر فاه وفغر فوه^(٥) " (٦).

الدراسة:

زاد الكوفيون من معديات الفعل:

الأول : تغيير حركة عين الفعل^(٧)، نحو: شَتَرْتُ عينه، وشَتَرَهَا الله، وكسي زيد بوزن فَرَحَ فيكون قاصراً، قَالَ الشاعر:

(١) انشَتَرْتُ عينه: انْقَلَبَ جَفْنُهَا. ينظر معجم ديوان الأدب للفارابي: ٢/ ٤٢٣، والصحاح للجوهري: ٢/ ٦٩٣.

(٢) شتر الله عينه: قلبها. ينظر كتاب العين للخليل: ٦/ ٢٤٥، وتهذيب اللغة للأزهري: ١١/ ٢٢٤، والقاموس المحيط للفيروز آبادي: ٤١٣.

(٣) من الآية: ٩٠ سورة النمل.

(٤) من الآية: ٢٢ سورة الملك.

(٥) فَعَرَّ الرجلُ فَاهَ وشحاه: فتح فمه عند الضحك وغيره.

ينظر جمهرة اللغة لابن دريد: ٢/ ٧٨٠، وتهذيب اللغة: ٥/ ٩٧، والصحاح: ٦/ ٢٣٩٠.

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤١٨، ٤١٩.

(٧) ينظر الكافي لابن أبي الربيع: ٣/ ٦٤٦، والتذييل: ٧/ ٦٣، ٢٧، والمعنى: ٦٨٣.

لقد زاد الحياة إلي حباً بناتي إهن من الضعاف
مخافة أن يذفن البؤس بعدي وأن يشربن رنقا بعد صاف
وأن يعرين إذ كسي الجوّاري فتنبو العين عن كرم عجاف^(١)
فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى، وتعدي إلى واحد كقول امرئ
القيس:

وأركب في الروع خيفانةً كسا وجهها سعف منتشر^(٢)
أو بمعنى أعطى كسوة، وهو الغالب فيتعدى إلى اثنين نحو: كسوت زيذا
جبة.

وهذا التغيير سماه ابن جني النقل بالمثال^(٣).

(١) الأبيات من الوافر، وهي لأبي خالد القناني في الكامل للمبرد: ١٤٤ / ٢، ولعيسى بن فاتك
الخارجي في الحماسة الصغرى لأبي تمام: ٩٠، ولسعيد بن مسحوج الشيباني أو لمرداس
ابن أذنة في لسان العرب: ٩ / ١٥، ٢٣٣ / ٢٢٣، ولعمران بن حطان في تثقيف اللسان
وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي: ٣٠٢.

والشاهد: "كسي الجوّاري"، حيث جاء الفعل لازماً وليس متعدياً.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للشاعر في ديوانه: ١٠٧، وكتاب العين: ١ / ٣٤٠، والمعاني
الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة: ١ / ١١٦، والمحكم والمحيط الأعظم
لابن سيده: ١ / ٤٩٨، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ٧ / ١٤٠.

الخيفانة: الطويلة القوائم، القليلة النحس، المخطفة البطن، ولا يكاد يقال للذكر خيفان،
وأراد بالسعف: ناصيتها، شبهها بسعف النخلة.

(٣) ينظر الخصائص: ٢ / ٢١٤.

الثاني : إسقاط الهمزة^(١)، نحو قولهم: أَجْفَلَ الظَّلِيمُ وَجَفَلَتْهُ الرِّيحُ^(٢)، وَأَفْشَعَ الغَيْمُ وَقَشَعَتْهُ الرِّيحُ^(٣)، وَأَنْسَلَ ريشَ الطائر ونسلته^(٤)، وَأَكَبَّ وَكَبَّهَ، وَرَبَعْتُ القومَ وَأَرْبَعُوا^(٥)، وَعَرَضْتُ الشَّيْءَ فَأَعْرَضَ^(٦)، فـ "فعلت" فيه متعدٍ و"أفعلت" غير متعدٍ.

الثالث: أن يكون النقل بغير زيادة ولا تغير في اللفظ، وإنما يكون بتغيير في التقدير^(٧)، وذلك نحو: سعدوا وسعدته، وشجا فوه وشجا فاه، وفغر فوه وفغر فاه، فاه، فمعنى شجا فوه: انفتح، ومعنى شجا فاه: فتح فاه، وكذلك فغر فوه وفغر فاه، ومنه: أمأت الدراهم^(٨)، وأمأيتها، وعفا الشيء^(٩)، وعفوته^(١٠).

(١) ينظر الكافي: ٦٤٥ / ٣ .

(٢) جَفَلَ الظليم: ذهب في الأرض وأسرع، وجَفَلَتْ الرِّيحُ السحابَ تَجَفَلَهُ جَفَلًا: ضربته واستخفته. ينظر فعلت وأفعلت للسجستاني: ١٥٥ .

(٣) قَشَعَتْ الرِّيحُ السحابَ: كَشَفَتْهُ، فأنقَشَعَ وتَقَشَعَ وأَفْشَعَ.

ينظر تهذيب اللغة: ١ / ١١٩، ومقاييس اللغة لابن فارس: ٥ / ٨٩ .

(٤) يقال: نَسَلَ الطائر ريشه: أسقطه. ينظر معجم ديوان الأدب: ٢ / ٣٢٦ .

(٥) رَبَعْتُ القومَ أربعمهم — بفتحين — إذا أخذت من غنيمتهم المربع، أو ربع مالهم، أو إذا صرت رابعهم. تهذيب اللغة: ٢ / ٢٢٣ .

(٦) عَرَضْتُ الشَّيْءَ: أظهرته وأبرزته. ينظر كتاب الأفعال لابن القطاع: ٢ / ٣٢٤ .

(٧) ينظر الكافي: ٣ / ٦٤٧، وتمهيد القواعد: ٤ / ١٧٦٨ .

(٨) أمأت الدراهم: إذا صارت مائة، وأمأيتها جعلتها مائة.

ينظر مجمل اللغة لابن فارس: ٨٢٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٠ / ٥٨٣ .

(٩) عفا الشيء: كثر، وعفوته: كثرت.

ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: ١ / ٤٢٨، والغريبي في القرآن والحديث للهروي: ٤ / ١٣٠٢ .

(١٠) ينظر تصحيح الفصيح وشرحه لابن دُرُسْتَوَيْه: ٢٦٠، والخصائص: ٢ / ٢١٤، وجمهرة اللغة: ٢ / ٧٨٠، وتهذيب اللغة: ٥ / ٩٧، والصاحح: ٦ / ٢٣٩٠ .

وقد رد البصريون ما زاده الكوفيون بالآتي:

١- أن الأمثلة المذكورة في التعدية بتغيير حركة عين الفعل لم تحدث النقل، وإنما جاء بالاتفاق، فمعنى "شترها الله" خلق فيها الشتر، وليس الأصل: شترت العين، فلما أرادوا النقل قالوا: شترها، لو أرادوا ذلك لقالوا: أشرتها الله، وكذلك الكلام فيما يأتون به من هذا النوع^(١)، وقد أول البصريون هذا الباب بأنه من باب المطاوعة، يُقال: شتره فشتر كما يُقال: ثرمه فثرم^(٢)، وثلمه فثلم^(٣) ^(٤).

٢- أن الأمثلة المذكورة في التعدية بالإسقاط، وما جاءت به اللغة من بعض أفعال خولف فيها فجيء بـ "فعل" فيها متعدياً و"أفعل" غير متعدٍ نادرة، والقياس عكسه^(٥)، فالمعهود أن "فعل" إذا كان لازماً كان أفعل متعدياً، وذلك نحو: قام زيد وأقمتُ زيداً^(٦).

٣- أن الأمثلة المذكورة في التعدية بتغيير في التقدير مما لازمه ومتعديه بلفظ واحد، غير معروفة في اللغة، ولا هو مقيسة، ولم يقصد فيها النقل؟ ولو أرادوا

(١) ينظر البسيط: ١/ ٤١٨، ٤١٩، والتذييل: ٧/ ٢٧.

(٢) التَّرمُّ: انكسارُ السنِّ من أصلِّها، وقيل: هو انكسارُ سينٍّ من الأسنانِ المُقدِّمةِ.

ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ١٠/ ١٤٥، والقاموس المحيط: ١٠٨٤.

(٣) ثَلَّمَ الإِناءَ والسَّيْفَ ونحوه يَثْلِمُه ثَلْمًا وثَلَّمَه فَاتَثَلَّمَ وتَثَلَّمَ: كَسَرَ حَرْفَه.

ينظر لسان العرب: ١٢/ ٧٨، وتاج العروس: ٣١/ ٣٥٧٨٣.

(٤) ينظر التذييل: ٧/ ٢٧، والمغني: ٦٨٣.

(٥) ينظر الألفات لابن خالويه: ٨٧، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: ١/ ١٩٠.

(٦) ينظر المخصص لابن سيده: ١٥/ ٥٦، والارتشاف: ٤/ ٢٠٩٥، والسماع والقياس للعلامة

للعلامة أحمد تيمور: ٦٧.

النقل لقالوا مثلاً في رجع: أرجعته^(١)، أو أن هذا النوع مما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار^(٢).

وعند البصريين أن معديات الفعل ثلاثة:

الأول: همزة النقل، نحو قول ربنا - عز سلطانه - ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾^(٤)، وقوله جل وعلا: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾^{(٥)(٦)}.

الثاني: حرف الجر، تقول: خرج بكر وخرجتُ به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^{(٧)(٨)}.

الثالث: تَضْعِيفُ الْعَيْنِ، تقول في "فَرِحَ الْوَالِدُ": "فَرِحْتُ الْوَالِدَ"، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^{(٩)(١٠)}.

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٢/ ٧١٥، والبسيط: ١/ ٤١٨، ٤١٩.

(٢) ينظر الارتشاف: ٤/ ٢٠٨٨، ونزع الخافض في الدرس النحوي لحسين بن علوي بن سالم الحبشي: ١٢٦.

(٣) من الآية: ٣٤: سورة فاطر.

(٤) من الآية: ٢٠: سورة الأحقاف.

(٥) من الآية: ١٧، ١٨: سورة نوح.

(٦) ينظر الكتاب لسبويه: ٤/ ٥٥، والتذليل: ٦/ ١٥٣.

(٧) من الآية: ٢٠: سورة البقرة.

(٨) ينظر الكتاب: ١/ ١٥٣، المقتضب للمبرد: ٢/ ١٠٤.

(٩) من الآية: ٩: سورة الشمس.

(١٠) ينظر الكتاب: ١/ ١٥٣، والخصائص: ١/ ٣٤١، والارتشاف: ٤/ ٢٠٩٥، والمغني:

تعقيب:

يظهر أن ما زاده الكوفيون من معديات قليل، لا يبني عليه قانون، ولا يحكم به؛ إذ يمكن أن يكون قد وقع هذا بحكم الاتساع^(١).

٤- تعدي "حدث" إلى ثلاثة

قال أبو حيان: "المجمع على تعديته إلى ثلاثة "أعلم وأرى"، وزاد الكوفيون "حدث"، قالوا: ولم يحفظ عن العرب مما يتعدى إلى ثلاثة غيرها"^(٢).

وتابعه في لفظ الزيادة ابن عقيل، والدمامي، والشيخ خالد، والسيوطي^(٣).

الدراسة:

زاد الكوفيون في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل "حدث"، متضمنة معنى "أعلم"؛ لأنك إذا حدثت إنساناً بأمر فقد أعلمته به^(٤)، فيكون ذلك من باب التضمين، فعدي تعديته، والتضعيف ليس للنقل والتعدية، بل الكلمة بنيت على التضعيف، و"حدث" بمعنى "علم"؛ فتعدى إلى اثنين^(٥)، واستدلوا بقول الحارث ابن حلزة:

(١) البسيط: ١ / ٤١٩.

(٢) التنزيل: ٦ / ١٦٢.

(٣) ينظر المساعد لابن عقيل: ١ / ٣٨٢، وشرح التسهيل للشيخ خالد: ١ / ٤٢٧، وتعليق الفرائد الفرائد للدمامي: ٤ / ٢١٣، والهمع: ١ / ٥٧٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ١٠٠.

(٥) ينظر التنزيل: ٦ / ١٦٧.

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ بِهِ فَمَنْ حُدِّدْتُمْوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَاءُ^(١)
قال أبو حيان: "وما زاده الفراء والكوفيون من "أخبر" و"خبر" و"حدث" لم يحص عند سيبويه، أو لم يسمعها، أو تأول ما سمع منها"^(٢)، وقال أيضاً: "ولم يذكر المتقدمون من البصريين: أخبر، وخبر، وحدث"^(٣)، ووجدت السيرافي ذكرها فقال: "والضرب الآخر: ما كان في معنى الخبر، والتقدير فيه "عن"، وهو في خمسة أفعال: نبأت، وأنبأت، وخبرت، وأخبرت، وحدثت، كقولك: "أخبرت أباك زيداً منطلقاً" و"حدثت عمراً بكراً أخاك"^(٤).

ونصب "حدث" ثلاثة مفاعيل ذكره أكثر النحويين^(٥).

تعقيب:

يظهر أن ما زاده الكوفيون من كون "حدث" تنصب ثلاثة مفاعيل فيه نظر، وما ذكر من السماع فيقدر إسقاط الجار منه في بعض المفعولين، كقول الحارث

(١) البيت من الخفيف، وهو للشاعر في ديوانه: ٦٩، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأثيري: ٤٧٠، والمقاصد النحوية للعيني: ٢/ ٩٠٥، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ لابن مالك: ٢٥٣، وتذكرة النحاة لأبي حيان: ٦٨٦.

اللغة: منعتم ما تسألون: أي: منعتم عنا ما نسألكم من الموادة والإخاء. الولاة: الغلبة. المعنى: يقول: إن منعتم ما سألناكم من الموادة والإخاء، فأني قوم أخبرتم عنهم أنهم فضلونا؟ أي لا قوم أمنع منا، فلا نعجز عن مقابلتكم بمثل صنيعكم. الشاهد: "حدثتموه ... له علينا الولاة" حيث تعدى الفعل "حدث" إلى ثلاثة مفاعيل، هي: نائب الفاعل "التاء"، والهاء في "حدثتموه"، والجملة الأسمية "له علينا الولاة".

(٢) التنزيل: ٦/ ١٦٢.

(٣) الارتشاف: ٤/ ٢١٣٣.

(٤) ينظر شرح الكتاب: ١/ ٢٨٦.

(٥) ينظر المقدمة الجزولية في النحو للجزولي: ٨٣، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١/ ٢٥٧، وأمالى ابن الحاجب: ٢/ ٧٨٦، والكافية في علم النحو لابن الحاجب: ٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٠٤.

ابن حِلْزَة، فَيَجْعَلُ التَّقْدِيرُ فِيهِ: فَمَنْ حَدَّثْتُ عَنْهُ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَ الْمَنْصُوبِ حَالِيَّةٌ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، كَمَا قَدَّرَ سَيَّبُويَه — فِي: نُبِّتَ زَيْدًا، يَرِيدُ: عَنِ زَيْدٍ، وَأَيْضًا فَالْنَّصْبُ بَعْدَ إِسْقَاطِ الْجَارِ ثَابِتٌ فِي قَوْلِهِمْ: نُبِّتَ زَيْدًا مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ، وَبَعْدَ "أَنْبَأَ" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ (١)(٢).

٥- نصب "مثلك، وقرنك، وسنك، ولدتك" على الظرف

قال أبو حيان بعد أن ذكر ألفاظاً نصبتها العرب على الظرف، وليست بظرف: "وزاد الكوفيون: مثلك، وقرنك، وسنك، ولدتك، وموضع السمع عندهم: "مثلك". وما استدلووا به متأول عند البصريين" (٣).

الدراسة:

نصبت العرب على الظرف ما ليس بظرف، وهو قولهم: فوقك ودونك إذا أردت بهما الرتبة في الشرف لا المكان، وسواك ومكانك بمعنى بذلك، وجنابتي أنفها^(٤)، وزاد الكوفيون: مثلك، وقرنك^(٥)، وسنك، ولدتك^(٦)، وموضع السمع عندهم "مثلك"، فإنه عندهم من القسم الثاني من قسمة المحال؛ وهو قرنك وسنك، وشبهك، ولدتك، ومثلك، إذا وقع خبراً، أو نعتاً، جاز أن يعرب إعراب الأسماء،

(١) من الآية: ٣ سورة الملك.

(٢) ينظر المقاصد الشافية: ٢/ ٥٢٩.

(٣) ينظر التذييل: ٨/ ٣٤.

(٤) يقال: هما خطان جنابتي أنفها، ويعني الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية.

ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٤٦٠.

(٥) القرن: قرنك في الشجاعة، والقرن: مثلك في السن، وقرنك: الذي يقارنك. والجمع: قرناء.

ينظر مقاييس اللغة: ٥/ ٧٦، والمحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٣٦٥.

(٦) اللدة بالكسر التراب، وهو الذي يولد معك في وقت واحد، فهو مثلك في السن.

ينظر كتاب العين: ٨/ ٧١، وتاج العروس: ٩/ ٣٢٦.

وجاز أن ينصب تقول: زيد سنك وسنك، ومررت برجل مثلك ومثلك، فإذا وقع فاعلاً رفع، ولم ينصب نحو: قام مثلك وسنك، ولتجوزهم أن "مثلك" يكون محلاً أجازوا أن يقع صلة لموصول^(١).

وعند البصريين^(٢) أن العرب استعملت أسماء مخصوصة استعمال الظروف، وحكمها أنها تحفظ ولا يقاس عليها، ومن ذلك قولهم: زيد مناط الثريا، وهو منى معقد الإزار^(٣)، قال سيبويه: "وإنما يستعمل من هذا الباب ما استعملته العرب^(٤)، وقال ابن السراج: "فأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك: هو منى فرسخان، وأنت منى ميلان، وأنت منى عدوة الفرس، وغلوة السهم^(٥)، هذا كله مرفوع، لا يجوز فيه إلا ذلك؛ لأنّ المعنى: بيني وبينك فرسخان، ولم ترد: أنت في هذا المكان؛ لأنّ ذلك لا معنى له"^(٦).

وتبعهم في ذلك هشام الكوفي^(٧).

(١) ينظر رأيهم في إعراب القرآن للنحاس: ١٦١/٤، والتذييل: ٨٠/٤.

(٢) ينظر الكتاب: ١/٤٠٥، والإيضاح العضدي للفارسي: ١٨٢، والبدیع في علم العربية لابن الأثير: ١/١٦٣.

(٣) فلان منى مناط الثريا، أي: في البعد، وهو منى معقد الإزار، أي: بتلك المنزلة في القرب.

ينظر الصحاح: ٣/١١٦٦، والمحکم والمحيط الأعظم: ١/١٦٦.

(٤) ينظر الكتاب: ١/٤١٤.

(٥) عدوة الفرس: أن تجعل ذلك مسافة ما بينك وبينه، وغلوة السهم: يقال: غلا السهم نفسه: نفسه: إذا ارتفع في ذهابه وجاوز المدى.

ينظر كتاب العين: ٤/٤٤٦، والمحکم والمحيط الأعظم: ٢/٣١٤.

(٦) الأصول: ١/٢٠٠.

(٧) ينظر الارتشاف: ٣/١١٣٣.

تعقيب:

يظهر أن ما زاده الكوفيون من ألفاظ أجازوا نصبها على الظرف ليس في محله، لعدم السماع في "قرنك، وسنك، ولدتك" وقلته في "مثلك"، دليل ذلك قول أبي حيان: "ولا يجيز البصريون أن يكون مثلك محلاً، فإن نقل عن العرب "زيد مثلك" بالنصب، وكثر، وجب قبوله"، وما ذكروه أكثره لم يسمع، وما سمع منه قليل" (١).

٦- مجيء "بله" للاستثناء

قال الأبندي "... وأدوات الاستثناء هي "إلا، وغير، وسوى، وسوى، وسواء، وحاشا، وخلا، وعدا، وما خلا وما عدا، وليس ولا يكون"، وزاد أهل الكوفة فيها "بله" (٢).

ونسبت زيادتها إلى البغداديين (٣).

الدراسة:

أجاز الكوفيون (٤) - ووافقهم الدينوري (٥). أن تكون "بله" من أدوات الاستثناء، فتقول: قام القوم بله زيدا كأنك قلت: إلا زيدا، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار، فما بعدها خارج مما قبلها في الوصف من حيث كان مرتباً عليه، فجعلوه استثناء؛ إذ المعنى: إن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد.

(١) التذييل: ٨١/٤.

(٢) شرح الجزولية: ٦/٤.

(٣) ينظر التذييل: ٨/ ٣٧٤، والجنى: ٤٢٥.

(٤) ينظر توضيح المقاصد للمراي: ٣/ ١١٦٧، والهمع: ٢/ ٢٩٠.

(٥) ينظر الارتشاف: ٥/ ٢٢٩٦.

وذهب جمهور البصريين^(١) إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وردوا ما زاده الكوفيون بأن العرب لم يأتوا بـ "حتى" في الاستثناء، فمن قال: قام القوم حتى زيد فقد أخرج "زيد" عن القوم لصفة اختص بها في القيام لم تثبت لهم، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء للزم - ولا بد - ذكر "حتى" في أدوات الاستثناء، والمنصوب بعدها مفعول به، وتكون "بله" اسم فعل، بمعنى الفعل "دع"، وتبنى لوقوعها موقعه، أو تكون مصدرًا موضوعًا موضع الفعل كأنك قلت: تركا زيدًا^(٢).

وما زاده الكوفيون ليس صحيحًا لما يأتي:

- ١- انتفاء وقوع "إلا" مكان "بله"، وأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها.
- ٢- جواز دخول حرف العطف عليها، ولم يتقدمها استثناء.
- ٣- أنه لو صحَّ دخول "بله" في أدوات الاستثناء لدخلت فيها "حتى"؛ لأن ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها، وجر ما بعدها مجمع على سماعه^(٣).

تعقيب:

بعد دراسة المسألة يتبين ضعف ما زاده الكوفيون من مجيء "بله" للاستثناء؛ لضعف حجتهم؛ لأنك إذا قلت: قام القوم بله زيدًا فإنما معناه: دع زيدًا، ولم تتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى: إلا زيدًا^(٤).

(١) ينظر التذييل: ٨/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) ينظر الباب للعكبري: ١/ ٤٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٢، والتذييل: ٨/ ٣٧٦.

(٣) ينظر التذييل: ٨/ ٣٧٥، والهمع: ٢/ ٢٩٠.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٦٢، والتذييل: ٨/ ٣٧٦.

٧- التعجب بـ "أفعل" غير المقرون بـ "ما" التعجبية

قال أبو حيان "... وكذا ذكر بعض أصحابنا أن للتعجب المبوب له ثلاث صيغ: ما أفعله، وأفعل به، ولفعل، وزاد الكوفيون أفعل بغير "ما" مسندة إلى الفاعل، نحو قوله:

وَمُرَّةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعَنُهُمْ شَزْرًا فَأُبْرَحَتْ فَارِسًا^(١)" (٢).
وتابعه في لفظ الزيادة الشيخ خالد الأزهرى^(٣).

الدراسة:

زاد الكوفيون^(٤) في صيغ التعجب أفعل بغير "ما" التعجبية، وأصله فعل ثلاثي زيد في أوله همزة التصيير، نحو: أحسنت قولاً، وأبرعت عملاً، أي: ما أحسن قولك، وما أبرع عملك، وفعلهما الثلاثي: حَسَنَ وبرَع^(٥).
وإنما الحقوه بالتعجب لأن معناه المبالغة، والشيء يحمل على نظيره؛ ولهذا منع بعضهم إظهار المصدر معه؛ فلا يجوز: زيد أفضل القوم فضلاً، وأكرمهم

(١) البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في الكتاب: ١٧٤ / ٢، والمقاصد الشافية: ٥٤٥ / ٣، ولم أقف عليه في ديوانه، وبلا نسبة في المقتضب: ١٥١ / ٢.
يمدح الشاعر رجلاً بأنه إذا تَبَدَّدت الخيل في الغارة رَدَّها وحَمَّها، ويطعنهم شَزْرًا: الشَزْر: ما كان في جانب وهو أشد، وأُبْرَحَتْ: تَبَيَّنَ فَضْلُكَ كَمَا يَتَبَيَّنُ الْبِرَّاحُ مِنَ الْأَرْضِ.
خزانة الأدب: ٣ / ٣٠٧

قَالَ الْأَعْلَمُ: الْمَعْنَى فَأُبْرَحَتْ مِنْ فَارِسَ، أَي: بَالِغَتْ وَتَنَاهَيْتِ فِي الْفُرُوسِيَّةِ، وَأَصْلُ أُبْرَحَتْ مِنْ الْبِرَّاحِ وَهُوَ الْمَتَسِعُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُنْكَشَفِ، أَي: تَبَيَّنَ فَضْلُكَ تَبَيَّنَ الْبِرَّاحُ مِنَ الْأَرْضِ.

(٢) التذييل: ١٠٠ / ٢٠٠.

(٣) ينظر التصريح: ٢ / ٦٢.

(٤) ينظر الهمع: ٣ / ٤٦.

(٥) النحو الوافي: ٣ / ٣٤٨.

كرماً، وما جاء منه مظهرًا فهو منصوب بفعل آخر يدلّ عليه المذكور، كقول طرفة بن العبد:

أما الملوك فأنت اليومَ الأممُ لؤمًا وأبيضهم سِرْبَالٌ طَبَّاخٌ^(١)
وهذا الفعل الملحق بالتعجب محمول على قسميه؛ فكلّ ما جاز فيهما جاز فيه، وما امتنع فيهما امتنع فيه؛ تقول: زيد أعلم القوم، وأحسن القوم استخراجًا، وأشدّ القوم بياضًا، وأقبح القوم عرجًا، ولا تقول: هو أبيضهم، ولا أعرجهم، فأما قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(٢) فمحمول على عمى القلب، وإليه ينسب أكثر الضلال — أو على أنه اسم لم يرد به "أفعل من كذا"^(٣).

وما زاده الكوفيون فيه معنى التعجب، وليس من صيغته، فهو من باب: لله دره فارسًا، وكفى بك فارسًا، ولذلك فسره سيبويه بمعنى: كفيت فارسًا^(٤)، فكأنه تعجب أولاً من أمر، ثم بيّن من ماذا تعجب، لكنه يستعمل في التعجب، كقولهم: زيد أيما رجل! ^(٥).

(١) البيت من البسيط، وهو للشاعر في ديوانه: ١٨، وشرح الجمل لابن خروف: ٥٨٠/٢، وبلا

نسبة في معاني القرآن للفراء: ١٢٨/٢، والإتصاف للأتباري: ١/١٢٠.

الشاهد: "لؤمًا" حيث انتصب بفعل محذوف، والتقدير: فأنت اليومَ الأممُ تلؤم لؤمًا، وليس ما يوهم ظاهره أنه مصدر عمل فيه الأممُ، وهو أفعل تفضيل.

(٢) من الآية: ١٢٢ سورة طه.

(٣) ينظر البديع: ١/٥٠١ — ٥٠٤، وأمالى ابن الشجري: ٢/٣٨٦.

(٤) ينظر الكتاب: ٢/١٧٥.

(٥) ينظر التذييل: ١٠/٢٠١.

وأكثر النحويين^(١) على أن المبوب له في كتب العربية صيغتان: ما أفعله، وأفعل به؛ لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه.

تعقيب:

يظهر أن ما زاده الكوفيون في صيغ التعجب "أفعل" بغير "ما" التعجبية إنما يكون من هذا الباب لو ثبت أن العرب تغير الفعل إلى "أفعل" لتدل به على المتعجب منه، فتقول: أكرمت بمعنى: ما أكرمك! وأحسنت بمعنى: ما أحسنتك! ويكون ما ينتصب بعده تمييزاً إن كان التعجب له، كما تقول: أكرم به أبا! فإن ثبت هذا فيكون من هذا بمعنى: وجدت ذا كرم، ولا بد من السماع الذي يؤيد ذلك^(٢).

٨- إلحاق "فعل" بصيغ التعجب

قال الأبذي بعد أن ذكر "ما أفعله وأفعل به": "... وزاد الكوفيون "فعل" بضم العين، نحو: "قضو الرجل"، أي: ما أقضاه"^(٣).

الدراسة:

زاد الكوفيون^(٤) "فعل" على صيغتي التعجب، وذلك إذا دل على مدح أو ذم، ونُسبت زيادتها إلى الأخفش^(٥)، وحكى ذلك عن العرب، تقول: حَسُن الرجل، ولحَسُن زيد في معنى ما أحسنه، ويرى ابن برهان، وابن عصفور مجيء "فعل"

(١) ينظر اللمع في العربية لابن جني: ١٣٦، والمرتل في شرح الجمل لابن الخشاب: ١٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٣ / ١، والكافية في علم النحو: ٤٩، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٢٦.

(٢) ينظر التذييل: ١٠ / ٢٠١.

(٣) شرح الجزولية: ٢ / ٣٨١.

(٤) ينظر الهمع: ٣ / ٤٦.

(٥) ينظر التذييل: ١٠ / ١٤٦.

للتعجب^(١)، قال ابن برهان: "خمسة أبنية اشتركت في المبالغة، فاشتركت في النفي والإثبات لذلك، وهي ما أحسن زيدا، وأحسن بزيدا، ولحسن الرجل، وهذه أفعال التعجب"^(٢).

فأجازوا أن يُذهب بسائر الأفعال إلى مذهب "نعم" و"بئس"، فتحوّلها إلى "فَعَلَ"، فتقول: "عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا"، و"جَادَ الثُّوبُ ثَوْبَهُ"، و"طَابَ الطَّعَامُ طَعَامَهُ". وإذا تعجبت، فهو مثل: "نعم الرجلُ زيدٌ" تَمَدَّح، وأنت متعجّبٌ، وحكي عن الكسائي^(٣) أنه كان يقول في هذا: "قَضُوَ الرَّجُلُ"، و"دَعَوَ الرَّجُلُ"^(٤)، إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء، قال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٥)، وقال: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَانِكَ أَوْلَانِكَ رَفِيقًا﴾^(٦).

قال الشيخ خالد عن جواز إلحاق "فعل" بباب التعجب: "وهو الصحيح"^(٧). وأكثر النحويين^(٨) لم يرتض ما زاده الكوفيون، ويقولون بإلحاق الأفعال السابقة ونظائرها بباب "نعم وبئس" فقط، فثبتت لها جميع أحكامهما، قال ابن السراج: "... قال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب "نعم وبئس" فتحوّلها إلى "فعل" فتقول: عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وضربت اليد يده، وجاد الثوب ثوبه، وطاب

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١ / ٥٧٩، والمقرب لابن عصفور: ١ / ٧٢.

(٢) شرح اللمع: ٤١٤.

(٣) ينظر شرح اللمع لابن برهان: ٤١٤.

(٤) يقال: قَضُوَ الرَّجُلُ ودعو: إذا أجاد القضاء والدعاء.

ينظر لسان العرب: ١ / ١٨٨، وتاج العروس: ٣٩ / ٣١٦.

(٥) من الآية: ٥ سورة الكهف.

(٦) من الآية: ٦٩ سورة النساء.

(٧) التصريح: ٢ / ٨٦.

(٨) ينظر التذييل: ١٠ / ١٤٦.

الطعام طعامه، وقضى الرجل زيد، ودعا الرجل زيد، وقد حكي عن الكسائي أنه كان يقول في هذا: قَضُو الرجل ودَعُو الرجل. وهو عندي قياس" (١).

ولم يجعلها ابن مالك من صيغ التعجب، وإنما جعلها تؤدي معناه، فقال: "للتعجب ألفاظ كثيرة لا يتعرض لها النحويون في باب التعجب كقول العرب: لله أنت، وواهاً له، وكقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لأبي هريرة رضي الله عنه: "سبحان الله إن المؤمن لا ينجس" (٢)، ومن ألفاظه "فَعَلَّ" المتقدم ذكره في باب نعم نحو: قَضُو الرجل زيد، ومنها المذكور في باب الاستغاثة نحو يا للماء، وإنما يبوب في النحو من ألفاظه لـ "أفَعَلَ" و"أفَعِلَ".

وصحح أبو حيان جواز استعمال الأمثلة السابقة استعمال "نعم وبئس"، فيكون فاعله ظاهراً عاماً، ومضافاً، أو مضمراً مفسراً، أو حرف إشارة مفسراً وغير مفسر، واستعماله استعمال فعل التعجب، فلا يلزم فاعله أن يكون كفاعل نعم وبئس في كونه ذا أل أو مضافاً إليه أو مضمراً على شريطة التفسير، ويكون مخصوصه المرفوع به خاصة" (٣).

تعقيب:

بعد دراسة ما زاده الكوفيون يجدر ذكر أمرين:

الأول: أن ما زاده الكوفيون من إلحاق "فَعَلَّ" بباب التعجب ليس بقوي فالتعجب صيغتان اثنتان: ما أفعل، وأفعل به؛ ولا ثالث لهما لما يأتي:

(١) الأصول: ١/ ١١٥، ١١٦.

(٢) صحيح البخاري: ١/ ٦٥، كتاب الغسل، باب عَرَقَ الجُنُبِ، وَأَنَّ المُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ، وصحيح

مسلم: ١/ ٢٨٢ - كِتَابُ الْحَيْضِ - بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ المُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ.

(٣) التذييل: ١٠/ ١٤٦.

١- أن التعجب الذي يعنيه النحويون هي الألفاظ التي تدل على إنشاء التعجب، لا ما يدل على التعجب؛ ألا ترى أنك لو قلت: "تعجبت من زيد" وأشباهه لم يكن من باب التعجب الذي يبوب له النحويون، وحصراً في "ما أفعله" و"أفعل به" ضبط للباب، فقولهم: قضو الرجل مثلاً فيه معنى التعجب، وليس من صيغ التعجب كأنهم يريدون: ما أقضاه! (١)؛ دليل ما سبق قول ابن السراج: "وما كان مثل: كرم رجلاً زيداً! وشرف رجلاً زيداً! إذا تعجبت، فهو مثل: نعم رجلاً زيداً؛ لأنك إنما تمدح وتذم، وأنت متعجب. ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ (٢)، وقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (٣) " (٤).

٢- أن "فعل" تأتي للمبالغة، كقولهم: قَضُو الرجل إذا جاد قضاؤه، و"فقه" إذا قوي في فقهه، وشعر إذا جاد شعره (٥)، وما يأتي للمبالغة في كلام العرب كثير، فلا يصح إدخاله في صيغ التعجب.

والآخر: نسب أبو حيان، والشيخ خالد (٦) إلى المبرد أنه يجوز إلحاق "فعل" بباب التعجب، وكلامه في المقتضب أنه يؤدي معنى التعجب، ولا يلحق به، قال: "واعلم أنه ما كان مثل: كرم زيد وشرف عمرو، فإنما معناه في المدح: معناه ما تعجبت منه" (٧).

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١/ ١٠٧، وسفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي: ١/ ٤٢٢.

(٢) من الآية: ١٧٧ سورة الأعراف.

(٣) من الآية: ٥ سورة الكهف.

(٤) الأصول: ١/ ١١٥.

(٥) ينظر المحتسب لابن جني: ١/ ١٣٤.

(٦) ينظر الارتشاف: ٤/ ٢٠٥٧، والتصريح: ٢/ ٨٦.

(٧) المقتضب: ٢/ ١٤٩.

٩- مجيء "أبصع وأبتع" ^(١) للتأكيد :

قال ابن عصفور: "...وزاد أهل الكوفة: أبصعَ، وأهلُ بغداد "أبتع" ^(٢).
قال ابن مالك: "وزاد الكوفيون بعد "أبصع" و"بصعاء" و"أبصعين" و"بصع":
"أبتع" و"بتعاء" و"أبتعين" و"بتع" ^(٣).
وتابعه في لفظ الزيادة ابنه، والمرادي، والأشموني، والخضري ^(٤).

الدراسة:

يُقَال: جاء الجيش كله أجمع أكتع ^(٥) أبصع أبتع، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء
بصعاء بتعاء، والرجال كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، والنساء كلهن
جمع كتع بصع بتع.

وَمَعْنَى هَذِهِ التَّوَابِعِ كُلِّهَا شِدَّةُ التَّوَكِيدِ ^(٦).

وقد عُلِمَ من كلام ابن عصفور أن الكوفيين زادوا "أبصع" في التوكيد، وعنده
أيضاً أن البغداديين زادوا "أبتع"، ونسب ابن مالك وتابعه بعض شراح الألفية

(١) التَّبْصَعُ: خُرُوجُ الشَّيْءِ بِشِدَّةٍ وَضَيْقٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: تَبَّصَّعَ العَرَقُ: إِذَا سَالَ وَرَشَّحَ، وَالبَتْعُ:

طول العنق مع شدته.

ينظر جمهرة اللغة: ١/ ٢٥٤، والمخصص: ٤/ ٢٢٠، ولسان العرب: ٨/ ٤.

(٢) شرح الجمل: ١/ ٢٦٤.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٧٢.

(٤) ينظر شرح ابن الناظم: ٣٦٠، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٧٣، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٣٩،
وحاشية الخضري: ٢/ ٥٧.

(٥) مِنْ قَوْلِهِمْ: جَبَلٌ كَتَيْعٌ، وَحَوْلٌ كَتَيْعٌ، أَي: تَامَ.

ينظر الصحاح: ٣/ ١٢٧٥، والنهائية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٤/ ١٤٩.

(٦) ينظر للمع: ٨٥.

زيادتها إلى الكوفيين، وأول من وقفت عليه ممن ذكرهما أبو الهيثم الرَّازِيَّ (١) أنه قَالَ: الْعَرَبُ تُوَكِّدُ الْكَلِمَةَ بِأَرْبَعِ تَوَكِيدَاتٍ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْصِينَ أَبْتَعِينَ (٢).

وذكر أبو عمرو الشيباني، وأبو علي القالي، والنحاس (٣) "أبصع"، قَالَ أبو عمرو: "أخذه أجمع أَبْتَع، وأجمع أَكْتَع، وأجمع أَبْصَع" (٤).

ثم جاء ابن الوراق، وذكر الاثنين: أَبْصَعُ وَأَبْتَعُ، قَالَ: "... فَإِنْ تَرَكْتَ "أَجْمَعِينَ" فَقُلْتَ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَكْتَعِينَ، أَوْ أَبْتَعِينَ، أَوْ أَبْصَعِينَ، أَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَذَكَرَ "أَجْمَعِينَ" لَمْ يَجْزْ" (٥)، وتبعه في هذا جَلَّ النحويين بعده من لُـدن ابن جني إلى السيوطي (٦).

قال الرضي: "وأما "أكتع" وأخواه فالبصريون — على ما حكى عنهم الأندلسي — جعلوا النهاية: "أبصع" ومتصرفاته، ولم يذكروا "أبتع" ومتصرفاته،

(١) أبو الهيثم الرَّازِيَّ اشتهر بكنيته، كان نحوياً إماماً علماً، أدرك العلماء، وأخذ عنهم، وتصدر بالرِّيِّ لإفادة هذا الشأن، من كتبه: الشامل في اللُّغة، والفاخر في اللُّغة، وزيادات معاني القرآن للفرّاء، والمؤلف، توفّي سنة ٢٧٦هـ.

ينظر إنباه الرواة للقفطي: ١٨٨/٤، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٦/ ٦٤٤.

(٢) تهذيب اللُّغة: ١/ ٣٣.

(٣) ينظر الإتياع لأبي علي القالي: ٨٦، والتفاحة لأبي جعفر النحاس: ٢٣.

(٤) ينظر الجيم للشيباني: ١/ ٨٧.

(٥) علل النحو: ٣٨٨.

(٦) ينظر الخصائص: ٣/ ١٠٦، والمحتسب: ٢/ ٣٥٥، والعدد في اللُّغة لابن سيده: ٧٩، والكافية في علم النحو: ٣١، والمفصل للزمخشري: ١٤٨، والبيديع: ١/ ٣٣٢، والارتشاف: ٤/ ١٩٥١، والكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء: ١/ ٢٣٣، والهمع: ٣/ ١٦٧.

قال: وهذا يدل على قلته، والبغدادية جعلوا النهاية "أبتع" وأخواته، فقالوا: أجمع أكتع أبصع أبتع^(١).

فالرضي يوافق ابن عصفور في نسبة زيادة "أبتع" إلى البغداديين، ويمكن أنهما اعتمدا على رأي أبي علي القالي والنحاس.

ويُفهم من كلام ابن مالك أن "أبصع" من ألفاظ التوكيد عند البصريين، وهو ما نص عليه الرضي، ولم أقف على ذكر له في كتب المتقدمين منهم، وإنما اكتفوا بذكر "أكتع"^(٢).

أما نسبة زيادة "أبصع" إلى الكوفيين، فهذا لم أقف عليه إلا عند ابن عصفور، ولم أقف على رأيهم في كتب المتقدمين منهم، واكتفى الفراء بذكر "أكتع"^(٣).

وتخصيص ابن عصفور لهم بالذكر يفهم منه أن البصريين لم يقولوا به عنده.

تعقيب:

يظهر بعد دراسة المسألة أن ما زاده الكوفيون من استعمال "أبتع وأبصع" للتوكيد قليل؛ يدل على هذا قلة استعمالهما على السنة المتقدمين والمتأخرين؛ لذا كان الاقتصار على ما ذكره الجمهور أولى.

(١) شرح الكافية: ٢ / ٣٧٦.

(٢) ينظر كتاب العين: ١ / ١٩٥، والكتاب: ٢ / ١١، وشرحه للسيرافي: ٣ / ٤٩٠.

(٣) ينظر معاني القرآن: ١ / ٤٣٦.

١٠- مجيء "أو" بمعنى "بل"

قال ابن عصفور: "فهذه جملة معاني "أو" ، وزاد الكوفيون في معانيها

معنيين:

... المعنى الثاني: أن تكون بمنزلة "بل"، واستدلوا بقوله:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

وصورتها أو أنت في العينِ أَمْلَحُ^(١)

قالوا: معناه: بل أنت في العين أَمْلَحُ، ولا مدخل للشك هنا ولا لغير ذلك

من المعاني" ^(٢).

وتابعه في لفظ الزيادة أبو حيان، والسمين الحلبي^(٣).

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه: ١٨٥٧، والخصائص: ٤٥٩ / ٢،

والمقاصد الشافية: ١٢٠ / ٥، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٤٣١ / ٣،

والإتصاف: ٣٩١ / ٢.

بدت: ظهرت، وقرن الشمس: أول طلوعها، أو ناحيتها، ورونق الضحى: أوله، يقال: "زرت

فلانا رونق الضحى" أي: في أوله.

الشاهد: "أو أنت أَمْلَحُ" فإن الكوفيين استدلوا به على أن "أو" بمعنى "بل"، فكأن الشاعر بعد

أن قال "بدت مثل قرن الشمس" رأى أنها أعلى من ذلك؛ فأضرب عما قال أولاً؛ فقال: بل

أنت أَمْلَحُ

(٢) شرح الجمل: ١ / ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) ينظر البحر المحيط لأبي حيان: ١ / ١٣٥، والدر المصون: ١ / ١٦٧.

الدراسة:

زاد الكوفيون^(١) في معاني "أو" أن تكون بمنزلة "بل"، قال الفراء: "وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾"^(٢) "أو" هاهنا في معنى "بل"، كذلك في التفسير مع صحته في العربية"^(٣).

واستدلوا بأن المعنى في الآية السابقة: بل يزيدون؛ لأنه لا يُتصوَّر من الله - تبارك وتعالى - شك، بل هو مستحيل^(٤).

ومما استدلوا به أيضاً قراءة أبي السمال: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾^(٥) بإسكان الواو^(٦)، ويؤكد ذلك قوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فكانه قال: بل كلما عاهدوا عهداً، بل أكثرهم لا يؤمنون. وزعم أن ذلك موجود في الكلام كثيراً، يقول الرجل لمن يتهدده: والله لأفعلن بك كذا، فيقول صاحبه: أو يحسن الله رأيك، أو يغير الله ما في نفسك^(٧).

وما زاده الكوفيون ليس مذهبهم وحدهم، فقد شاركهم فيه بعض البصريين، قال الخليل: "قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ معناه: بل يزيدون، ومثله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ

(١) ينظر مذهبهم في الأضداد لابن الأثير: ٢٨٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٠٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/٦٢٠، واللباب للعكبري: ١/٤٢٤.

(٢) الآية: ٤٧ سورة الصافات.

(٣) ينظر معاني القرآن: ٢/٣٩٣، وينظر: ١/٢٥٠.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٣٦.

(٥) من الآية: ١٠٠ سورة البقرة.

(٦) ينظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه: ٨، والمحتسب: ١/٩٩، والبحر المحيط: ١/٥١٩.

(٧) ينظر المقاصد الشافية: ٥/١٢٠.

قَسْوَةٌ ﴿١﴾ مَعْنَاهُ: بَلْ أَتَدُّ قَسْوَةً فَلِهَذَا ارْتَفَعَ ﴿أَشَدُّ﴾، وَكَيْسَ بِنَسْقٍ عَلَى الْحِجَارَةِ ﴿٢﴾.

وتابعهم أبو عبيده، والزجاجي، والثعالبي، والرضي، وابن مالك، والسيوطي ﴿٣﴾.

وقد عد النحاس ما زاده الكوفيون خطأ عند أكثر النحويين الحذاق، وعده ابن جني طريقاً مذهبياً عنه، ووصفه ابن عطية بأنه متكلف، ووصفه أبو حيان بأنه ضعيف ﴿٤﴾.

ولم يرتض البصريون ما زاده الكوفيون، فأجابوا عن أدلتهم بما يأتي:

أولاً: أَنَّ الشكَّ قَدْ يَرِدُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ، جَمَعَ تَشَكُّونَ فِي مَبْلَغِهِ، فَيَكُونُ نَظِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ ﴿٥﴾، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتَذَكَّرُ وَلَا يَخْشَى، كَأَنَّهُ قَالَ لَهُ - وَهُوَ أَعْلَمُ - لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى عَلَى رَجَائِكُمَا وَطَمَعِكُمَا ﴿١﴾.

ثانياً: أَنَّهَا فِي الْبَيْتِ عَلَى بَابِهَا مِنَ الشكِّ؛ إِذْ لَوْ أَرَادَ بِهَا مَعْنَى "بَلْ" فَقَالَ: بَلْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ لَمْ يَفِ بِمَعْنَى "أَوْ" فِي الشكِّ؛ بخلاف معنى الشكِّ، ويكون المعنى

(١) من الآية: ٧٤ سورة البقرة.

(٢) ينظر الجمل: ٣١٠ .

(٣) ينظر مجاز القرآن: ١٧٥ / ٢، وحروف المعاني والصفات: ٥٢، وفقه اللغة وسر العربية: العربية: ٢٤٨، وشرح الكافية: ٧٤ / ٤، وشرح التسهيل: ٣ / ٣٦٣، والإتقان: ١ / ٤٨٠.

(٤) ينظر معاني القرآن للنحاس: ٦ / ٦٠، والمحتسب: ١ / ١٠٠، والمحزر الوجيز: ١ / ١٨٥، والبحر المحيط: ١ / ٥١٨.

(٥) من الآية: ٤٤ سورة طه.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١ / ٢٣٦.

أبدع، كأنه قال: لإفراط شبهها بقرن الشمس لا أدري هل هي مثلها أو أملح، وإذا خرج التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه^(١).

ثالثاً: أن "بل" لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله عز وجل؛ لأن القائل إذا قال: مررت بزيد غالطاً فاستدرك، أو ناسياً فذكر، قال: بل عمرو؛ ليضرب عن ذلك، ويثبت ذا، وتقول: عندي عشرة بل خمسة عشر على مثل هذا، فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول، كما قال الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾^(٢) فعلم السامع أنهم عنوا الملائكة بما تقدم من قوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَائًا﴾^(٣)، وقال: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾^(٤)^(٥).

تعقيب:

ما ذكره الكوفيون من مجيء "أو" بمعنى "بل" ثابت^(٦)، وكثير^(٧)، ومن أمثلته: أن يتهياً المرء للخروج، وتبدو عليه أماراته، ثم يعدل عنه، قائلاً: أنا أخرج، أو أقيم، فينطق بالجملة الأولى، ولا يلبث أن يغير رأيه، وينصرف عما قرره، فيسارع إلى إردافها بقوله: أو "أقيم" ويجلس جلسة المقيم، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى "أو" الإضراب. فكأنه قال: "أخرج، لا، بل أقيم"، ومثله قول

(١) ينظر الخصائص: ٢/ ٤٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٣٦.

(٢) من الآية: ٢٦ سورة الأنبياء.

(٣) من الآية: ١٩ سورة الزخرف.

(٤) من الآية: ١٦ سورة الزخرف.

(٥) ينظر المقتضب: ٣/ ٣٠٥.

(٦) ينظر الدر المصون: ٢/ ٥٦١.

(٧) ينظر المحتسب: ١/ ٩٩، ١٠٠.

القائل: "أقيم في البيت، أو أخرج، فإن ورائي عملاً لا مناص من إنجازهِ الآن في الخارج"، فقد أخبر بالإقامة في البيت، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأي ويخرج، فكانه قال: لا، بل أخرج الآن، ويحسن في الأسلوب المشتمل على "أو" التي تفيد الإضراب أن يحتوي أمرين معاً: أولهما: أن يسبقها نفي أو نهي. وثانيهما: تكرار العامل، نحو: "ما زارني عمي، أو: ما زارني أخي، ولا يخرج حامد، أو لا يخرج إبراهيم، والمراد: بل ما زارني أخي بل لا يخرج إبراهيم، ونحو: لا ترجئ عمك الناجز، أو لا تهمل عمك.

وإذا كانت "أو" للإضراب فالأحسن إتباع الرأي الذي يعتبرها حرفاً لمجرد الإضراب لا للعطف، فما بعدها جملة مستقلة عما قبلها. شأنها في هذا شأن "أم" المتجردة للإضراب وحده، فليست عاطفة^(١).

١١ - مجيء "أو" بمعنى الواو :

قال ابن عصفور: "فهذه جملة معاني "أو" ، وزاد الكوفيون في معانيها معنيين :

أحدها: أن تكون للجمع بمنزلة الواو، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فلو كان البكاء يردُّ شيئاً بكيْتُ على بَجِيرٍ أو عَفَاقِ
على المرأَيْنِ إذْ هلَكَ جميعاً لَشَأْنَهُمَا بَشَجْوٍ واشْتِياقِ^(٢)

(١) ينظر النحو الوافي: ٣/ ٦٠٧، ٦٠٨.

(٢) البيتان من الوافر لمُتَمِّم بن نويرة في ديوانه: ١٢٤، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٥، و أمالي ابن الشجري: ٣/ ٧٦، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٤٣٢، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٧٥.

وقد ذكروا أن بسطام بن قيس أغار على بني يربوع فقتل عفاقاً، وقتل بجيراً أخاه بعد قتله عفاقاً في العام الأول، وأسر أباهما أبا مليك، ثم أعتقه وشرط عليه ألا يُغَيِّر عليه.

قالوا: بكيتُ على بُجيرٍ وعَفَاقٍ، بدليل قوله بعد ذلك: على المرأين، ألا ترى أنَّ "المرأين" بدل من بُجيرٍ وعَفَاقٍ، كأنَّه قال: بكيتُ على المرأين. قلت: يحتمل أن تكون "أو" هنا للتفصيل، كأنه قال: بكيتُ على بجيرٍ تارةً، وعلى عَفَاقٍ أخرى، ثم فصلَ بـ "أو" بكاءه على بجير من بكائه على عَفَاقٍ^(١). وتابعه في لفظ الزيادة أبو حيان، والسمين الحلبي^(٢).

الدراسة:

زاد الكوفيون^(٣) في معاني "أو" أن تكون بمعنى "الواو"، قال الفراء: "وقد يكون في العربية: لا تطيعن منهم من أثم أو كفر، فيكون المعنى في "أو" قريباً من معنى "الواو"، كقولك للرجل: لأعطيتك سألت، أو سكت، معناه: لأعطيتك على كل حال"^(٤).

وقد نسب هذا القول إلى جماعة من الكوفيين^(٥).

وما ذهب إليه الكوفيون شاركهم فيه بعض البصريين كالأخفش، وقطرب^(٦)، والجرمي^(٧)، وقال به أبو عبيدة، والثعالبي،

(١) شرح الجمل: ١/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) ينظر البحر المحيط: ١/ ١٣٥، والدر المصون: ١/ ١٦٧.

(٣) ينظر الأضداد لابن الأثيري: ٢٨٠، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأثيري: ١٠٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٢٠، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٨٦، وأوضح المسالك لابن هشام: ٣/ ٣٤٢.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٢٠.

(٥) ينظر الجني: ٢٣٠، والمساعد: ٢/ ٤٥٩.

(٦) ينظر الخصائص: ٢/ ٤٦٣، وسر صناعة الإعراب لابن جني: ٢/ ٨٢.

(٧) ينظر المساعد: ٢/ ٤٩٥، والمغني: ٨٨.

وابن مالك^(١)، قال الأخفش: "وقد قال بعض الفقهاء: إنَّ "أو" تكون بمنزلة الواو، وقال :

يُهَيِّنُونَ مَنْ حَقَرُوا شَأْيَهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ يَفِيٌّ أَوْ يَبِرُّ (٢)
يقول: "يفي ويبر"، وكذلك هي عندهم ها هنا، وإنما هي بمنزلة "كل اللحم أو التمر" إذا رخصت له في هذا النحو، فلو أكل كله أو واحداً منه لم يعص، فيقع النهي عن كل ذا في هذا المعنى فيكون إن ركب الكل أو واحداً قد عصي، كما كان في الأمر إن صنع واحداً أطاع، وقال: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، ومعناه: ويزيدون، ومخرجها في العربية أنك تقول: لا تجالس زيدا أو عمراً أو خالداً، فإن أتى واحداً منهم أو كلهم كان عاصياً، كما أنك إذا قلت: اجلس إلى فلان أو فلان أو فلان، فجلس إلى واحد منهم أو كلهم كان مطيعاً، فهذا مخرجها من العربية، وأرى الذين قالوا: إنما "أو" بمنزلة "الواو" إنما قالوها لأنهم رأوها في معناها، وأما ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فإنما يقول: ﴿أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ عِنْدَ النَّاسِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ عِنْدَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَكُونُ مِنْهُ شَكٌّ (٣).

(١) ينظر مجاز القرآن: ٢/ ١٧٥، وفقه اللغة وسر العربية: ٢٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣١٧.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في المقاصد النحوية: ١/ ٥٤٤، والصناعتين لأبي هلال العسكري: ٥٩، والمقاصد النحوية: ١/ ٥٤٣، ٥٤٤، وبلا نسبة في كتاب الأفعال للسرقسطي: ٤/ ٧٠.

يهينون من حقروا شياً" أراد: أن مما أحدثوا أنهم يهينون من قل شياً وإن كان برأ وفيًا، وقد كان فيما مضى أنه إذا كان الرجل وفيًا أكرم وسود وإن كان معدماً.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٣٤.

وقد اعترض كثير من النحويين مجيء "أو" بمعنى الواو، فوصفه النحاس بأنه خطأ، ووصفه الزجاجي بأنه من شواذ الشَّعْر، ووصفه ابن عطية بأنه عجمة، ووصفه مكي بأن فيه بعداً، ووصفه السمين بأنه ضعيف، ووصفه المالقي بأنه لا ينقاس^(١).

ومذهب جمهور البصريين^(٢) أن "أو" لا تكون بمعنى الواو^(٣)؛ لأن الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشئيين، بخلاف الواو التي معناها الجمع بين الشئيين، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر.

تعقيب:

الذي يظهر جواز ما زاده الكوفيون؛ فإن دلالة "أو" على المعنى الذي وضع له لا يمنع دلالاته على مطلق الجمع، وبخاصة مع وجود القرائن التي تدل على ذلك، ولما كثر استعمال "أو" في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو، وقد جاءت الشواهد على ذلك كثيرة مستفيضة في كلام العرب، ومنه حيث تتعين الجمعية، كقول الشاعر:

(١) ينظر معاني القرآن للنحاس: ٦/ ٦١، وحروف المعاني والصفات: ٥٢، والمحزر الوجيز: ١/ ١٠١، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٨٨، والدر المصون: ٤/ ١١٦، ووصف المياني للمالقي: ١٣٣.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣١٤، ومعاني القرآن للنحاس: ٢/ ٥١٢.

(٣) البيت من الكامل، وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه: ١١١، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٦٣٢، والتصريح: ٢/ ١٧٤، ولعمرو بن معدي كرب في ملحقات شعره: ٢٠٦، وبلا نسبة في التذييل: ٤/ ٣١٩، والمغني: ٩٠، وتمهيد القواعد: ٢/ ١٠٠٠.

قومٌ إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتهم ما بين مُلجمٍ مُهره أو سافع^(١)
أي: وسافع؛ لأنَّ البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو.
ونحو: جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه، أي: جلس بين صاحب الدار
وابنه؛ لأنَّ "بين" إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت في الغالب أن يكون ما بعدها
الأفراد، وهذا التعدد لا يتحقق بـ "أو" إلا إذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع
والمشاركة^(٢).

١٢ - مجيء "ليس" حرف عطف :

قال ابن الوردى^(٣): " ويشرك في الإعراب والمعنى من حروف العطف
سنة: "الواو، وثم، والفاء، وحتى، وأم، وأو" نحو: فيك صدق ووفاء، والبواقي
تشرك في الإعراب وحده، وهي: "بل ولا ولكن" ... وزاد الكوفيون "ليس" محتجين
بقوله:

-
- (١) البيت من الكامل، وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه: ١١١، والمقاصد النحوية: ٤/
١٦٣٢، والتصريح: ٢/ ١٧٤، ولعمرو بن معدي كرب في ملحقات شعره: ٢٠٦، وبلا نسبة
في التذييل: ٤/ ٣١٩، والمغني: ٩٠، وتمهيد القواعد: ٢/ ١٠٠٠.
الصريح: المستغيث. ملجم مهرة: واضع في فمه اللجام. سافع: آخذ بناصية مهرة ليلجمه.
(٢) ينظر التصريح: ٢/ ١٧٤، والنحو الوافي: ٣/ ٦٠٨، ٦٠٩.
(٣) هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن الوردى المصرى الحلبي الشافعي، كان إماماً
بارعاً في الفقه والنحو والأدب، له شرح الألفية، ومختصرها، وضوء الدررة على ألفية ابن
معط، توفي سنة ٧٤٩ هـ.
تنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ٢٢٧، ٢٢٦، والبدر الطالع بمحاسن من بعد
القرن السابع للشوكاني: ١/ ٥١٤، ٥١٥.

أَيْنَ الْمَقْرُ وَالْإِلَهَ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ^(١) " (٢).

الدراسة:

ذهب الكوفيون^(٣) - ووافقهم البغداديون^(٤) - إلى أن "ليس" تأتي حرف عطف، فيقولون: نحو: "ضربتُ عبد الله ليس زيداً"، و"قام عبد الله ليس زيداً"، و"مررت بعبد الله ليس بزيد"، هي عندهم بمعنى "لا"، ودليلهم: قياس "ليس" على "لكن" في كونها تعمل عمل الفعل، وكونها حرف عطف.

ومن السماع قول سيدنا أبي بكر: "بأبي شبيهه بالنبي ليس شبيهه بعلي"^(٥)، وقول بعض العرب: "ذاك ليس واحد ولا اثنان"، وقول لبيد بن ربيعة:

وَإِذَا جُوزِيَتْ خَيْرًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ^(٦)

(١) البيتان من الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في المقاصد النحوية: ٤/ ١٦١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥/ ٢١١، ولأبرهة الأشرم في الحيوان للجاحظ: ٧/ ١١٩، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٣٣.

(٢) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي: ٢/ ٤٩٩.

(٣) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٧١، والجنى: ٤٩٨.

(٤) ينظر الحلبيات: ٢٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٢٥، وأوضح المسالك: ٣/ ٣١٨.

(٥) صحيح البخاري: ٥/ ٢٦ - كتاب فضائل أصحاب النبي - بَابُ مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والمستدرك على الصحيحين للحاكم: ٣/ ١٨٤ - كتاب معرفة الصحابة - باب "وَمَنْ فَضَائِلِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَذِكْرُ مَوْلِدِهِ وَمَقْتَلِهِ".

(٦) البيت من الرمل، وهو للشاعر في ديوانه: ٩١، والصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس: ١٢٤، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٣٢٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤١٧.

وما زاده الكوفيون رده البصريون على النحو التالي:

— أن قولهم: "ليس" مثل "لكن" قيل: ليس استعماله حرف عطف بواجب من حيث أُعمل عمل الفعل؛ فإن هناك أشياء كثيرة أعملت عمل الفعل، ولم تستعمل حروف عطف، فإذا كان كذلك لم يحكم بأنها حرف عطف حتى تقوم على ذلك دلالة قاطعة^(١)، على أن مجيء "لكن" للعطف غير مسلم.

— قول سيدنا أبي بكر: "بأبي شبيهه بالنبى ليس شبيهه بعلي" يؤول بأن "شبيهه" اسم "ليس"، وخبرها محذوف، واستغنى بنيته عن لفظه^(٢).

— قول العرب: "ذاك ليس واحد ولا اثنان" يؤول بإضمار القصة والحديث، ويكون التقدير: ليس القائل واحدٌ منهم، أي: ليس الأمر القائل واحدٌ منهم، فحذف المبتدأ للدلالة عليه، ويجوز أن يكون "واحد" مرتفعاً بـ "ليس" والخبر محذوف^(٣).

— قول الشاعر: "ليس الغالب" يؤول بأن "الغالب" اسم "ليس"، وخبرها ضمير متصل عائد على "الأشرم"، ثم حذف لاتصاله تخفيفاً، كما يقال: الصديق كأنه زيد، ثم يحذف الهاء تخفيفاً^(٤).

قوله: "إنما يجزي الفتى ليس الجمل" فرواية البيت "غير الجمل"، وعليه فلا شاهد فيه^(٥)، أو أن "ليس" ناسخة، و"الجمل" اسمها، والخبر محذوف، والتقدير: ليس الجمل الذي يجزيه، أو ليس الجمل جازياً، أو ليس الجمل

(١) ينظر المسائل الحلييات للفارسي: ٢٦٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٣٤٦، والمقاصد الشافية: ٥ / ٦٣.

(٣) المسائل الحلييات: ٢٦٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٣٤٦، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٣٧١.

(٥) تنظر الرواية في الكتاب: ٢ / ٣٣٣، والمقتضب: ٤ / ٤١٠، والأصول: ١ / ٢٨٦، وشرح

الكتاب للرماني: ٥٠٠.

يجزي^(١)، أو أن "الجمل" خبر لـ "ليس" وسكن للقفائية، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من "يجزي"، أي: ليس الجمل الجازي، فلا حذف^(٢).

تعقيب:

بعد دراسة المسألة يحسن ذكر الآتي:

أولاً: نفى أبو حيان زيادة "ليس" في حروف العطف عند الكوفيين، فهم يضمرون الخبر في نحو: "قام زيد ليس عمرو"، بناء على ما ذكر من أن ابن كيسان قال: "قال الكسائي: هي على بابها ترفع اسماً وتنصب خبراً، وأجريت في النسق مجرى "لا" مضمراً اسمها، فإذا قلت: رأيت زيدا ليس عمراً، ففيها اسم مجهول وهو الأمر، ورأيت: محذوفة اكتفاء بالتي تقدمها، و"عمرو" محمول على المحذوف لا على العطف على ما قبله، قال ابن كيسان: وهذا الذي أذهب إليه؛ لأن "ليس" فعل، ولا بد للفعل من اسم، فإذا عملت في اسم فلا بد لها من خبر، والخبر حذفه جائز"، ثم قال أبو حيان: "وفي الحقيقة ليست "ليس" عندهم أداة عطف؛ لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيد ليس عمرو، وأضمروا الفعل بعدها، وذلك الفعل المضمّر في موضع خبر "ليس"، هذا تحرير مذهبهم، فليس يعطف مفرداً على مفرد على ما يفهم من كلام ابن عصفور، وابن مالك، وهشام وابن كيسان أعرف بتقدير مذهب الكوفيين منهما"^(٣).

وما ذكره أبو حيان كلام مقنع، واضح الحجة.

(١) ينظر المسائل الحلييات: ٢٦٥، والحجة للقراء السبعة للفراسي: ٢/ ١٧٨، وشرح الرضي

على الكافية: ٤/ ٢٠٩، والمقاصد الشافية: ٥/ ٦٣.

(٢) الخزائنة: ٩/ ٢٩٦.

(٣) الارتشاف: ٤/ ١٩٧٧، ١٩٧٨.

ثانياً: يظهر أن ما زاده الكوفيون – إن ثبت عنهم – من كون "ليس" عاطفة لا يصح؛ فأدلتهم كلها محتملة، والدليل إذا دخله الاحتمال بطل الاستدلال به، وكثير منها مردود، كما أن "ليس" ليس بها شبه من حروف العطف؛ لأنه يبتدأ بها، ويضمّر فيها^(١)، وما كان كذلك لا يكون للعطف.

١٣- مجيء "كيف وأين وهلا" للعطف :

قال ابن عصفور: "وزاد الكوفيون في أدوات العطف: كيف وأين وهلا، واستدلوا على ذلك بأنّ العرب تقول: ما أكلتُ لحمًا فكيفَ شحمًا، وما يعجبني لحمٌ فكيفَ شحم، ولقيتُ زيداً فأينَ عمرًا، وهذا زيدٌ فأينَ عمرو، وضربتُ زيداً فهلاًّ عمرًا، وجاءك زيدٌ فهلاًّ عمرو"^(٢).
ونسبت زيادتها إلى البغداديين^(٣).

الدراسة:

ذهب الكوفيون^(٤) أن "كيف وأين وهلا" تأتي للعطف، وقد نُسب العطف بـ"كيف" إلى هشام الكوفي^(٥)، قال: لا تأتي "كيف" عاطفة إلا بعد نفي، وأجاز: ما مررت بزيد فكيف بعمرو؟ قالوا: فمجيء الاسم الثاني موافقاً للأول في الإعراب دليل على العطف.

(١) ينظر الصحابي: ١٢٤، والتذييل: ٦٧/١٢.

(٢) شرح الجمل: ١/ ٢٢٥.

(٣) ينظر شرح الجزولية للأبدي: ١/ ٦٣٨، والمساعد: ٢/ ٤٤٣.

(٤) ينظر مذهبهم في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٣٨.

(٥) ينظر مذهبه في التذييل: ١٣/ ٧٠، وشرح التسهيل للمراي: ٨٠٧، والمساعد: ٢/ ٤٤٣،

وشرح التسهيل للشيخ خالد: ٣/ ١١٠٠.

وما زاده الكوفيون رده البصريون، فقالوا عن "كيف": إنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض؛ لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب، ولا يعطف المخفوض. وهم يقولون: ما مررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأةٍ؟ ولا يقولون: فكيفَ امرأةٍ، فدلَّ ذلك على أنها ليست بعاطفة، وأنَّ ما بعدها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً فهو محمول على إضمار فعل، فكأنَّك قلت: فكيفَ آكلُ شحماً؟ وكيفَ يُعجبني عمرو؟ وفأين ألقى عمراً.

وأما فأينَ عمرو؟ فعمره مبتدأ، و"أين" في موضع خبره، فكأنَّك قلت: فهلاًّ نقيتُ عمراً وفهلاًّ جاء عمرو^(١).

ومما يدلُّ على أنها ليست حروف العطف دخول حرف العطف عليها؛ فإن شأن حرف العطف ألا يجتمع معه مثله، فلا يقال: جاء زيد فو عمرو، ولا أكرمت الناس وحتى زيداً^(٢).

كما أنه يلزم الكوفيين أن يجيزوا: ما مررت بعبد الله فلم أخيه؟ وما نقيت زيداً فلم أبا عمرو، تريد: مررت بأخيه، وبكم نقيت أبا عمرو، وهم لا يلتزمون ذلك^(٣).

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٢٦، والارتشاف: ٤/ ١٩٧٩، والمقاصد الشافية: ٥/ ٦٤.

(٢) المقاصد الشافية: ٥/ ٦٥، ٦٤، والهمع: ٣/ ٢١٩.

(٣) ينظر الكتاب: ١/ ٤٤١، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٣٣٨.

ومذهب البصريين^(١) أن هذه الأدوات لا تأتي عاطفة، قال سيبويه: "وأما: ما مررتُ برجلٍ فكيف امرأةً، فزعم يونسُ أنَّ الجرَّ خطأ، وقال: هو بمنزلة أَيْنَ"^(٢).

تعقيب:

يظهر أن ما زاده الكوفيون من حروف العطف ضعيف، قال ناظر الجيش: "ولا أعلم كيف يتوجه كون ما بعد هذه الكلمات الثلاث تابعاً مع كونها أسماء فاصلة بين التابع والمتبوع، إلا أن يدعى أنها حال العطف بها حرف، ثم لا أعلم ما معنى هذا الكلام إذا قيل بالعطف؟"^(٣)؛ ولهذا ضعف النحويون مذهبهم ولم يجيزوه^(٤).

١٤ - مجيء "أ" و"آي" للنداء :

قال ابن مالك: "وزاد الكوفيون في نداء البعيد "آ" و"آي"^(٥). وتابعه في لفظ الزيادة ابنه، وابن الصائغ، وابن جماعة، والمرادي^(٦).

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٣٨.

(٢) ينظر الكتاب: ١/ ٤٤١.

(٣) تمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٢٨.

(٤) ينظر التنزيل: ١٣/ ٧٠، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٩٦، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٠٨، والمقاصد الشافية: ٥/ ٦٤.

(٥) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٨٩.

(٦) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٤٠١، واللحمة في شرح الملحّة لابن الصائغ: ٢/ ٥٩٨، وشرح الكافية لابن جماعة: ٣٥٦، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٥١.

الدراسة:

زاد الكوفيون في حروف النداء "آ" و"آي"، قال ابن الأنباري: "... ويقال: آفلان، بهمزة بعدها ألف، ويقال: أي فلان، ويقال: آي فلان"^(١)، وقال أيضاً: "ويقال: آفاطم، بهمزة بعدها ألف، ... ويقال: آي فاطم، بإثبات ألف وياء بعد الهزمة، قال الفراء: سمعت أعرابياً يقول: آي أمة"^(٢).

وقد حكى الكسائي "آي" عن العرب^(٣)، وهما لنداء البعيد^(٤)، وزعم ابن عصفور أن "آ" للقريب كالهزمة^(٥)، وهو الصحيح^(٦)؛ لأن سيبويه ذكر - رواية عن العرب - أن الهزمة للقريب، وما سواها للبعيد^(٧).

وقد صرح ابن مالك أنه لم يذكر "آ" و"آي" بالمد من حروف النداء إلا الكوفيون^(٨)، وليس ما ذكر بجيد^(٩)، فقد حكى "آ" الأخفش من البصريين^(١٠)، وروى ابن عصفور أنه حكى "آي" أيضاً^(١١).

-
- (١) الزاهر: ٢/ ٢٥١.
 - (٢) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات: ٤٢، ٤٣.
 - (٣) ينظر الارتشاف: ٤/ ٢١٧٩، وشرح التسهيل للشيخ خالد ٣/ ١١٤٧.
 - (٤) ينظر التنزيل: ١٣/ ٢٢٥، ٢٢٤، وشرح التسهيل للمراذي: ٨٢٤.
 - (٥) المقرب: ١/ ١٧٥.
 - (٦) الجنى: ٢٣٢.
 - (٧) ينظر الكتاب: ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠.
 - (٨) ينظر شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٦.
 - (٩) ينظر المساعد: ٢/ ٤٨٢.
 - (١٠) ينظر الارتشاف: ٤/ ٢١٧٩، والجنى: ٢٣٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٥٢.
 - (١١) شرح الجمل: ٢/ ٨٢.

قال ابن مالك وكأنه يؤيد ثبوت النداء بهما: "... روهما عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة"^(١)، والذي ثبت سماعاً "آي"، كما نقله ابن الأباري عن الفراء، ولم أقف لـ "آ" على شاهد من كلام العرب، قال الشاطبي: "ولم أجد فيه سماعاً"^(٢)، بخلاف ابن هشام الذي ذكر أنها مسموعة، ولم يأت بشاهد^(٣).

وقد اقتصر سيبويه على خمسة أحرف، فقال: "...فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بـ"يا، وأيا، وهيا، وأي، وبالالف"، نحو قولك: أحرار بن عمرو"^(٤).

تعقيب:

يظهر أن الاختصار على ما ذكره البصريون من أدوات النداء أولى؛ فهو الذي نطق به العرب، وجاء ذكره على ألسنتهم، بخلاف ما ذكره الكوفيون؛ فليس له من السماع ما يعضده.

١٥ - مجيء "بله" بمعنى "كيف":

قال ابن هشام اللخمي: "...وزاد الكوفيون وبعض البصريين في "بله" معنى ثالثاً، وزعموا أنها تكون بمعنى "كيف"، ويرفعون ما بعدها، وينشدون بله الأقف والأقف"^(٥).

(١) شرح التسهيل: ٣ / ٣٨٦ .

(٢) المقاصد الشافية: ٥ / ٢٣٦ .

(٣) ينظر المغني: ٢٩ .

(٤) الكتاب: ٢ / ٢٢٩ .

(٥) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة: ١ / ٣٥٣ .

الدراسة:

زاد الكوفيون^(١) في معاني "بله" أن تكون بمعنى "كيف"، فيرفع ما بعدها،
وبه روي قول الشاعر:

تَذُرُّ الجِماجِمَ ضاحِياً هاماتِها بَلِّهَ الأَكُفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخَلِّقْ^(٢)

وما أجازته الكوفيون قاله الخليل في العين: "وبَلِّهَ: بمعنى "كيف"، ويكون
في معنى دَعُ، بَكَلَّه نَطَقَ الشعر"^(٣)، ونسب إلى الأَخْفَش^(٤)، وقطرب^(٥)، وأجازته
الزمخشري^(٦).

وقد أُنكر أبو عليّ الفارسي أن يَرْتَفِعَ ما بَعْدَ "بله"^(٧).

وإذا كانت بمعنى "كيف" جاز أن يدخله "من"، حكى أبو زيد: إن فلاتاً
لا يطيق أن يحمل الفهر، فمن بله أن يأتي بالصخرة، أي: كيف؟^(٨).

(١) الزاهر: ١/ ٢٥٩.

(٢) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه: ٢٤٥، والخزانة: ٦/ ٢١١، ٢١٤، وبلا
نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٨٤.
اللغة: تذر: تترك. الجماجم: جمع جمجمة، وهي عظم الرأس. ضاحياً: بارزاً للشمس.
هاماتها: رؤوسها. بله: اسم فعل بمعنى "دع".

(٣) كتاب العين: ٤/ ٥٥.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٩٣، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١١٦٧.

(٥) ينظر التذييل: ٨/ ٣٧٦.

(٦) ينظر المفصل: ١٩٦.

(٧) لم أقف على رأيه في كتبه، وينظر في التذييل: ٨/ ٣٧٦، والمغني: ١٥٦.

(٨) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٥، والفهر:
الحجر الصغير يمتأ الكف.

ينظر جمهرة اللغة: ٢/ ٧٨٩، والمحکم والمحيط الأعظم: ٤/ ٣٠٥.

وعلى ما سبق فإن "بله" المرادفة لـ "كيف" تشاركها في البناء وعدم التنوين، يقال: بله زيدٌ، بالرفع "زيد" على الابتداء، و"بله" خبر مقدم، أي: كيف زيد؟^(١).

والجر بها مجمع على سماعه من لسان العرب، وتكون بمعنى "غير"، فينجر ما بعدها بالإضافة، والنصب محفوظ من كلامهم، وتكون "بله" اسم فعل، بمعنى الفعل "دع"، وتبنى لوقوعها موقعه، أو تكون مصدرًا موضوعًا موضع الفعل كأنك قلت: تركا زيدًا^(٢).

تعقيب:

لا مانع من قبول ما زاده الكوفيون، ورفع ما بعد "بله"؛ ففي الحديث أن النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ، مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا بَلَّهُ، مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ»^(٣)، وأجاز اللغويون أن يكون معناها - في الحديث - "كيف"^(٤).

وإنكار أبي عليّ رفع ما بعدها مَرْدُودٌ بحكاية الرفع من أبي الحسن وقطرب^(٥)، فما المانع أن تكون "بله" اسم استفهام بمعنى: كيف في

(١) التصريح: ٢/ ٢٨٩.

(٢) ينظر الباب للعكبري: ١/ ٤٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٢، والتذييل: ٨/ ٣٧٦.

(٣) صحيح البخاري: ٦/ ١١٦ - كتاب تفسير القرآن - باب قوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ لَهْمٌ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ من الآية: ١٧ سورة السجدة.

(٤) ينظر غريب الحديث للقاسم بن سلام: ١/ ١٨٦، وتهذيب اللغة: ٦/ ١٦٧، والغريبيين في القرآن والحديث: ١/ ٢١٥.

(٥) ينظر المغني: ١٥٦.

نحو قولنا: بله المريض؟ وتكون مبنية على الفتح، وتعرب خبراً مقدماً عن مبتدأ مؤخر^(١).

١٦- نصب المضارع بـ "حتى" واللام، والفاء، والواو، وأو":

قال الرعيني^(٢): "وزاد الكوفيون "حتى" في نحو قولك: سرت حتى أدخل المدينة، واللام في نحو: ما كان زيد ليقوم، والواو والفاء في الأجوبة، و"أو" في نحو: لألزمك أو تقضيني حقي، فهذه الحروف هي عند الكوفيين نواصب بنفسها"^(٣).

الدراسة:

أولاً: النصب بـ "حتى".

سبق المرادي^(٤) الرعيني في نسبة زيادة "حتى" ناصبة عند الكوفيين^(٥)، نحو قولك: أطمع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس. واحتجوا بأنها لا تخلو أن تكون بمعنى "كي" كقولك: أطمع الله حتى يدخلك الجنة، أي: كي يدخلك الجنة، وإما أن تكون بمعنى "إلى أن"، كقولك: اذكر الله حتى تطلع الشمس، أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى "كي" فقد قامت

(١) النحو الوافي: ٤/ ١٥١.

(٢) أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الأندلسي الغرناطي. أديب ماهر، عالم بالنحو والتصريف، من كتبه طراز الحلة، وتحفة الاقران توفي سنة ٧٤٩هـ. تنظر ترجمته في المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي: ٢/ ٢٧٠، وبغية الوعاة: ١/ ٣٥.

(٣) شرح ألفية ابن معط للرعيني: ٢/ ٦٧٧.

(٤) ينظر الجنى: ٥٤٢.

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٣٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٤، والمقاصد الشافية: ٦/ ٣٣.

مقام "كي"، و"كي" تنصب، فكذاك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام "أن"، و"أن" تنصب، فكذاك ما قام مقامها، وهذا مثل واو القسم؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها^(١).

ويرى البصريون^(٢) أن "حتى" حرف جر، والاسم بعدها مجرور بها، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن"، مضمره بعدها إذا كانت غاية، أو كان ما قبلها سبباً لما بعدها، فالأول كقولك: لانتظرنه حتى يقدم، فالانتظار يتصل بالقدم؛ لأن المعنى "إلى أن" فـ "حتى" جارة؛ فكذاك أضمرت "أن" بعدها، والثاني كقولك: أطع الله حتى يدخل الجنة، أي: كي يدخلك، فالطاعة سبب للدخول، وكما يلزم امتداد السبب إلى وجود المسبب.

وأضاف البصريون أن "حتى" من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، والعكس صواب، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير "أن" وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها^(٣).

وردوا ما زاده الكوفيون، فقولهم: إنها إذا كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام "أن"، و"أن" تنصب، فكذاك ما قام مقامها بأنه فاسد؛ لأنه يجوز عندكم ظهور "أن" بعد "حتى"، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها؛ لأنه لا يجوز أن

(١) ينظر الإتصاف: ٢/ ٤٨٩.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ١٧، ١٨، والتعليقة على كتاب سيبويه للفراسي: ٢/ ١٣٥، وشرح الكتاب للرماني: ٨٢٧، والمرتل: ٢٠٥، واللباب للعبري: ٢/ ٤٤.

(٣) ينظر المقتضب: ٢/ ٣٨، والإتصاف: ٢/ ٤٨٩، ٤٩٠، والمعنى: ١٦٩.

يجمع بين البديل والمبدل، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما؛ فلا يقال: بوالله لأفعلن، وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلاً عن الواو لا يقال: توالله لأقومن؛ لما كان يؤدي إليه من الجمع بين البديل والمبدل؟ وأما واو "رب" فلا نسلم أنها قامت مقامها، ولا أنها عاملة^(١).

والذي يدل على أنه لا يجوز أن تكون "إلى" مقدرة بعد "حتى" أن "حتى" تقوم مقام "إلى"؛ ألا ترى أنك تقول: أقم حتى يقدم زيد، وسر حتى تطلع الشمس فيصلح أن تقيم مقامها "إلى"، فتقول: أقم إلى أن يقدم زيد، وسر إلى أن تطلع الشمس، فتقوم "إلى" مقام "حتى"، فإذا كانت تقوم مقامها فينبغي أن لا يجمع بينهما؛ لأن إحداها تعني عن الأخرى.

والذي يدل على أن "حتى" في موضع "إلى" في هذا الموضع أنك تقول: أقم إلى قدوم زيد، وأقم حتى قدوم عمرو. وإنما ظهرت "أن" بعد "إلى"، ولم تظهر بعد "حتى" لأن "إلى" تلزم الاسم، و"حتى" لا تلزم الاسم، فالأزمو "إلى" "أن" لتظهر اسمية ما دخلت عليه، وقوة لزومها الجراً، وكذلك أيضاً يحسن ظهور "أن" بعد "لام كي"، ولم يحسن بعد "حتى وكي"؛ لأن اللام تلزم الاسم، بخلاف "حتى وكي"^(٢).

ثانياً: النصب بـ "اللام".

سبق المرادي^(٣) الرعيني في نسبة زيادة النصب بـ "اللام" إلى الكوفيين، ومن اللامات الناصبة عندهم:

(١) ينظر الإتصاف: ٤٩١/٢.

(٢) ينظر الإتصاف: ٤٩٢/٢، واللباب: ٤٥ / ٢.

(٣) الجنى: ٩٥.

١- لام "كي"، وسميت بذلك؛ لأنها للسبب كما أن "كي" للسبب، ومنه قولك: زرتك لتحسن إليّ، المعنى: كي تحسن إليّ^(١).

ومن أدلتهم:

أولاً: أنها قامت مقام "كي"، ولذا فهي مشتملة على معناها، وكما أن "كي" تنصب، وكذلك ما قام مقامها.

ثانياً: أنها نصبت الفعل؛ لأنها تفيد معنى الشرط، فأشبهت "إن" المخففة الشرطية.

ثالثاً: أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالين، في الأمر والدعاء، نحو "ليقم زيد، وليغفر الله لعمرو" فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزماً جاز - أيضاً - أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصباً^(٢).

وعند البصريين^(٣) أن الناصب للفعل "أن" المقدرة بعد اللام، ومنه قولك: زرتك لتحسن إليّ، المعنى: كي تحسن إليّ، وتقديره: لأن تحسن إليّ، واللام هي الخافضة للأسماء، فتكون "أن" والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام كقولك: جنتك لتحسن إليّ، أي: للإحسان إليّ.

وقد رد البصريون ما زاده الكوفيون من كون "لام كي ناصبة" بما يأتي:

أولاً: أن "كي" لا تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بتقدير "أن" لأنها حرف جر، وتارة تنصب بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير "أن" أولى من

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٣١، والارتشاف:

٤/ ، ١٦٥٩، والتصريح: ٢/ ٣٨٧.

(٢) ينظر الإنصاف: ٢/ ، ٤٧٠٤٦٩.

(٣) ينظر كتاب اللامات للزجاجي: ٦٦، والارتشاف: ٤/ ١٦٥٩.

حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير "أن" حرف جر، كما أن اللام حرف جر، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حملها على حرف النصب، فكما أن "كي" في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير "أن" فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير "أن".

ثانياً: أنها تشتمل على معنى "كي"، إذا كانت ناصبة، فكذلك تشتمل على معنى "كي" إذا كانت جارة؛ فإنه لا فرق بين "كي" الناصبة و"كي" الجارة في المعنى؛ على أن كونها في معنى "كي" الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر، فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل؛ ألا ترى أن اللام في قولك: جئت لأكرمك بمعنى "كي" في قولك: "جئت كي أكرمك، ولكي أكرمك" وإن كانت اللام حرف جر، و"كي" حرف نصب، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر، فكذلك وهنا.

ثم إن هذه اللام ليست الجازمة، فإن لام الجر غير لام الأمر، بدليل أن لام الجر لا تقع مبتدأة، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل، نحو: "جئتك لتقوم" وما أشبه ذلك، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها؛ ألا ترى أنك تقول: "ليقم زيد، وليذهب عمرو" فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل^(١).

٢- لام الصيرورة. وتسمى لام العاقبة، ولام المآل، وهي اللام التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، لا علة في حصوله، وسبباً في الإقدام عليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٢)؛ وهم لم

(١) ينظر الإنصاف: ٢/ ٤٧٠، ٤٧١.

(٢) من الآية: ٨ سورة القصص.

يلتقطوه لذلك؛ إنما التقطوه ليكون لهم فرحاً وسروراً، فلما كان عاقبة أمره إلى أن صار لهم عدواً وحزناً جاز أن يقال ذلك، فدلّت اللام على عاقبة الأمر^(١).
وعند البصريين^(٢) أن هذه اللام جارة، والنصب بـ "أن" مضمرة بعدها.
٣- لَام الْجُودِ، وَمَعْنَاهُ: إِدْخَالُ حَرْفِ الْجَدِّ عَلَى الْكَلَامِ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ: مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلِ، وَمَا كُنْتَ تَخْرُجُ، وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ اسْمُهُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾^(٣)، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(٤)^(٥)، وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ إِظْهَارَ "أَنْ" مَعَ لَامِ الْجُودِ، بَدَلًا مِنْ اللَّامِ وَتَأْكِيدًا لِلْجَدِّ^(٦).
وعند جمهور البصريين أن الناصب "أن" مضمرة بعد اللام^(٧)، ولا يجوز إظهارها.

ومذهب الخليل، والزجاج يوافق ما ذكره الكوفيون، قال الخليل عن لام الجود: "عملها النصب، وهي مكسورة"^(٨)، وقال الزجاج: "وهي تنصب الفعل المستأنف"^(٩).

-
- (١) ينظر كتاب اللامات: ١١٩، والارتشاف: ٤/ ١٦٦٠، والجنى: ١٢١.
(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٥٦، ومنازل الحروف للرماني: ٢٢، ونتائج الفكر في النحو للسهيلى: ١٠٨.
(٣) من الآية: ١٤٣ سورة البقرة.
(٤) من الآية: ٣٣ سورة الأنفال.
(٥) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٧٨، واللحة في شرح الملحّة: ٢/ ٨٤٤.
(٦) شرح الرضوي على الكافية: ٤/ ٧٩.
(٧) ينظر أمالي ابن الحاجب: ١/ ٢٦٠، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٦.
(٨) الجمل في النحو: ٢٧٠.
(٩) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٢١.

ثالثاً: نصب المضارع بـ "فاء" السببية و"واو" المعية.

زاد الكوفيون في نواصب الفعل المضارع^(١) واو المعية وفاء السببية، فذهبوا إلى أن الفعل ينتصب بهما أنفسهما، وقد نُسب ذلك إلى الكسائي وأصحابه^(٢)، وإلى الجرمي^(٣).

واستدلوا بأنّ الفعل وجد بعدهما منصوباً، ولم يَقم دليل على أنّ النصب بإضمار "أنّ"، فجعل النصب بهما، وليسَ هناكَ غيرهما، والتقدير والإضمار على خلاف الأصل^(٤).

ويرى البصريون^(٥) أن المضارع ينصب بأن مضمرة وجوباً بعد "الفاء" والواو، حال كونهما "مسبوقين بنفي أو طلب محضين"، و"أنّ" والفعل في تأويل المصدر، وذلك أن المصدر معطوف على مصدر متوهم من الفعل الذي قبلهما، ولما ينتصب الفعل بعدهما إلا بشرط أن يكون مخالفاً في المعنى للفعل المتقدّم، وأن تكون الفاء للسببية، والواو للمعية، فحينئذٍ يصح تقدير "أنّ" بعد الفاء والواو وقبل الفعل، قال سيبويه: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار "أنّ"، وما لم ينتصب فإنه يشترك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٣٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل للشيخ خالد: ٤/ ١٤٩٧.

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٣٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٥٤، وتوجيه الممع: ٣٦٧.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٤٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين العلائي: ٢١٧.

(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢٩.

مبني على مبتدأ، أو موضع اسم مما سوى ذلك^(١)، وقال: "اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء"^(٢).

وأضاف البصريون أن قول الكوفيين: إن التَّقْدِيرَ والإِضْمَارَ على خلاف الأصل مُسَلِّمٌ، وَكَانَ مُقْتَضَى الْأَصْلِ قَدْ يَعدِلُ عَنْهُ عِنْدَ مَعَارِضِ رَاجِحٍ يَمْنَعُ مِنْهُ، وعندما يقوم دليل على الخلاف، وقد تبين إبطال عمل الواو هنا، فتعين الرجوع إلى مقدر هو "أن"^(٣).

ورد البصريون ما زاده الكوفيون من كون "الفاء والواو" ناصبتين بأمرين:

الأول: أن الفاء والواو قد ثبت لهما العطف بالتفاق، فينبغي أن تحملا على ما ثبت لها من العطفية، وحروف العطف لا تختص بالأسماء وكما بالأفعال؛ بل هي داخلة عليهما، وأصل عمل الحروف إنما هو بالاختصاص؛ فوجب أن لا تعملا كبقية أخواتها، وأن يكون نصب الفعل بحرف من حروف النصب مقدرًا بعدهما، وذلك الحرف هو "أن"؛ إذ لا يقدر شيء من نواصب الفعل غيره، كما في "حتى" وكلام الجحود وكلام كي^(٤).

الثاني: أن الفاء والواو لو كانتا ناصبتين لجاز دخول حرف العطف عليهما، كما يدخل على "أن" وسائر النواصب، فكان من الجائز أن يقال: "ما أنت بصاحبي فأحدثك، وفأكرمك"؛ لأن الفاء هي الناصبة، وكان يجوز أن يقال: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"؛ لأن الواو هي الناصبة، ألا ترى أن الواو في القسم، لما كانت هي العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها، وجاز أن يقال: "والله

(١) ينظر الكتاب: ٣ / ٢٨.

(٢) ينظر السابق: ٣ / ٤١.

(٣) ينظر الفصول المفيدة: ٢١٨.

(٤) ينظر الفصول المفيدة: ٢١٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٤٣.

ووالله"، وفي امتناع ما سبق دليل على أنها باقية على حالها من العطف، وأن النصب بعدها بـ "أن" وإن لم يكن ظاهراً^(١).

رابعاً: النصب بـ "أو" العاطفة

زاد الكوفيون^(٢) في نواصب الفعل المضارع "أو" العاطفة، فذهبوا إلى أن الفعل ينتصب بها نفسها، وليس لديهم حجة على ما قالوا، وقد نسب ذلك إلى الكسائي وأصحابه^(٣)، وإلى الجرمي^(٤).

ويرى البصريون^(٥). أن المضارع ينصب بـ "أن" مضمرة وجوباً بعد "أو" العاطفة، وهي التي تكون بمعنى التعليل نحو: "لأطيعن الله أو يغفر لي"، والغاية، نحو: لأنتظرنه أو يجيء، والاستثناء، نحو: تهوي الطائرة أو تسلم من الخلل، قال المبرد: "فأما الموضع الذي تنصب فيه بإضمار "أن"، فقولك: لأزمنك أو تقضيني، أي: إلا أن تقضيني، وحتى تقضيني، وفي مصحف أبي: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾^(٦) على معنى إلا أن يسلموا، وحتى يسلموا .

(١) ينظر الإحصاف: ٤٥٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢٣٣، والفصول المفيدة: ٢١٨ .

(٢) ينظر رصف المباني: ١٣٤ .

(٣) ينظر المساعد: ٨١/٣، وشرح التسهيل للشيخ خالد ٤/١٤٩٧، والهمع: ٢/٣٨٥ .

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ١/٤٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٥٤، والارتشاف: ٤/١٦٦٨ .

(٥) ينظر الكتاب: ٣/٤٧، ٤٦، وشرحه للسيرافي: ٣/٢٤١، وشرحه للرماني: ٨٩٨،

والارتشاف: ٤/١٦٨٠ .

(٦) القراءة المتواترة: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ من الآية: ١٦ في سورة الفتح، وهي لأبي بن كعب

وعبد الله بن مسعود في مختصر شواذ القراءات: ١٤٢، ولابن عمير في شواذ القراءات

للكرماني: ٤٤٢، ولأبي في إعراب القرآن للنحاس: ٤/١٣٣، والكشاف للزمخشري: ٤/٣٣٨،

والمحرر الوجيز: ٥/١٣٢، ولأبي، وزيد بن علي في البحر المحيط: ٩/٤٩١ .

قال امرؤ القيس:

فقلتُ له: لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتَ فَنَعْذِرَا (١) (٢)
ورد البصريون ما زاده الكوفيون من كون "أو" ناصبة بأنه لا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ
الْفِعْلِ عَلَيْهَا، وَكَمَا يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ (٣).

تعقيب:

بعد دراسة ما زاده الكوفيون من الحروف الناصبة يجدر ذكر

الآتي:

أولاً: أرى أن نسبة زيادة النصب بـ "حتى" و"اللام" إلى بعض الكوفيين أدق؛ لأن
ثعلباً قال قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنه قال في "جنت لأكرمك"،
و"سرت حتى أدخل المدينة": إن المستقبل منصوب باللام، و"حتى"، لقيامهما مقام
"أن"، فخالف أصحابه، لأنهم يقولون: إن النصب بهما بطريق الأصالة، ولم يوافق
البصريين، لأنه يقول: إن النصب بهما لا بمضمر بعدهما (٤).

(١) البيت من الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ٩٦، والجمل للخليل: ١٣٨، ومعاني القرآن

للغراء: ٧٠/٢، وبلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٦٤، واللمع: ١٣٠؟

المعنى: يخاطب الشاعر رفيقه عمرو بن قمينه حين استنصحه في مسيره إلى قيصر الروم
ليساعده علي بني أسد، فقال له: لا تبك إنما نحاول طلب الملك، أو نموت فيعذرنا
الناس.

(٢) المقتضب: ٢/ ٢٨.

(٣) ينظر الهمع: ٢/ ٣٨٥.

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٣١، وتوضيح

المقاصد: ٣/ ١٢٤٦.

ثانياً: يرى الفراء وبعض الكوفيين^(١) أن الأفعال بعد " الفاء والواو و "أو" منتصبة على الخلف^(٢)، وهو عامل معنوي، أي: إن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب، من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى وَا مَعْطُوفًا عَلَيْهِ، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على "أو" معنى النهاية أو الاستثناء؛ لذا يتضح أن نسبة زيادة النصب بهذه الأحرف إلى بعض الكوفيين أدق كما فعل المرادي، قال: "وزاد بعض الكوفيين لـ "أو" قسماً آخر، وهو "أو" الناصبة للفعل المضارع"^(٣).

ثالثاً: أن ما زاده الكوفيون ليس صحيحاً، فإن النصب بـ"أن" مضمرة بعد الفاء والواو و"أو"؛ لأنها حروف عطف فلا عمل لهما، ولو كانت ناصبة لنصبت في كل موضع،

(١) ينظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد: ٢٥٤، ٢٥٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٥٤، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٨، والهمع: ٢/ ٣٨٥ .

(٢) النصب على الخلف مصطلح كوفي، ومن الأبواب التي يكون فيها النصب على الخلف عند الكوفيين:

١- المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشبة؛ لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كما جرى نحو: قام زيد وعمرو، فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلف.

٢- الظرف الواقع بعد المبتدأ، نحو: الكتاب أمامك، والحقيبة وراءك، وحجتهم أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، أي: إن الخبر هو عين المبتدأ في قولنا: الله ربنا، السماء غائمة، فحكمها في الإعراب واحد، وقولك: الكتاب أمامك ونحوه ليس الظرف فيه في المعنى هو المبتدأ، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلف؛ ليفرقوا بينهما.

ينظر معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦٧، ١٦٨، والموفى في النحو الكوفي لصدر الدين الكنغرواي: ٣٠، ومصطلحات النحو الكوفي للدكتور عبد الله بن حمد الخثران: ١٠١—

ولكنها عطف مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم، ومن ثمَّ لزم إضمار "أن" بعدها^(١)، وكذا الحروف التي ذكرها ليست ناصبة؛ لضعف أدلتهم، والاعتراض عليها.

١٧. إجراء التشبيه مجرى النفي في نصب المضارع :

قال ابن مالك: "وزاد الكوفيون إجراء التشبيه مجرى النفي نحو: "كأنك أمير فنطيعك"؛ لأن فيه معنى: ما أنت أمير فنطيعك"^(٢).
وحكى لفظ الزيادة ابن جماعة^(٣).

الدراسة:

تنصب "أن" وهي واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض أو طلب محض، وزاد الكوفيون في النواصب "كأن" إذا خرجت عن التشبيه؛ فأجازوا النصب بعد الفاء نحو قولك: كأنني يزيد يأتيك فتكرمه، المعنى: ما هو إلا يأتي فتكرمه، وكأنك وإل علينا فتشتمنا، أي: ما أنت وإل علينا فتشتمنا، كأنه لوحظ في هذا معنى النفي^(٤)، قال ابن السراج عن رأي الكوفيين: "وليس بالوجه"^(٥).

ولم يحفظ البصريون النصب بأداة التشبيه التي خرجت عن معناها^(٦)، ولم يأت السماع بما قال به الكوفيون، قال ابن عصفور: "فإن ثبت قلنا به"^(٧).

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٦، ووصف المباني: ١٣٤، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٨.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٥٥.

(٣) شرح الكافية: ٢٨٢.

(٤) ينظر مذهبهم في البديع: ١/ ٦٠٢، والمساعد: ٣/ ٩٠.

(٥) الأصول: ٢/ ١٨٥.

(٦) ينظر الارتشاف: ٤/ ١٦٧٤، والهمع: ٢/ ٣٩٠.

(٧) شرح الجمل: ٢/ ١٥٣.

وكلام ابن مالك في التسهيل يشعر بموافقة الكوفيين^(١)، بخلاف ابن عصفور والرضي^(٢) اللذين وافقا البصريين، قال ابن عصفور: "ومما خالفونا - يعني الكوفيين - فيه "كأنَّ" إذا خرجت عن التشبيه، وأريد بها خلاف معنى التشبيه"^(٣).

تعقيب:

يظهر لي أنه لا مانع من قبول ما زاده الكوفيون؛ فيلحق التشبيه المراد به النفي بالنفي، وذلك إذا وجدت القرينة الدالة، كقول الجندي لزميله المتكبر: كأنك القائد فنطيعك^(٤)، لا سيما وأن التشبيه في نحو هذه المواضع التي يدل عليها السياق ليس مراداً؛ فكثيراً ما نقول لمن يساويها في الدرجة الوظيفية إذا أمرنا بأمر ليس من حقه: كأنك الرئيس، فالمراد من هذا وأشباهه النفي، والتشبيه بعيد، بل معدوم، وكثيراً ما يضمن اللفظ معنى لفظ آخر عند النحويين.

١٨. نصب المضارع وجوباً بعد "فاء" السبب جواباً للدعاء :

قال النحاس عند قول الله تعالى: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾^(٥): "وزعم الفراء أنه يجوز نصب ولم يقرأ به، قال أبو جعفر: الرواية معروفة عن عاصم أنه قرأ: ﴿فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ بالنصب، والكوفيون يقولون: هو جواب "علل" ولا يعرف البصريون جواب "علل" بالنصب، وقد حكوا هم والكوفيون

(١) التسهيل: ٢٣١.

(٢) ينظر شرح الكافية: ٤ / ٦٥.

(٣) شرح الجمل: ٢ / ١٥٣.

(٤) النحو الوافي: ٤ / ٣٥٥.

(٥) من الآية: ٤ سورة عبس.

إيجاب النصب، وهو الأمر والنهي والنفي والتمني والاستفهام، وزاد الكوفيون الدعاء^(١).

الدراسة:

ذكر النحاس أن الكوفيين زادوا نصب المضارع وجوباً بعد "فاء" السبب جواباً للدعاء، وما ذكره عن الكوفيين قول جميع النحويين، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(٢)، ونقول: اللهم ارحمني فأدخل جنتك، ولا تعذبني فأمن من سخطك، اللهم ارزقني مالاً فأحج به، ومنه قول الشاعر:

رَبِّ وَقَّقَنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ^(٣)
وقول الآخر:

فِيَا رَبِّ عَجَّلْ مَا نُوْمَلُّ مِنْهُمْ فَيَدْفَأُ مَقْرُورٌ وَيَشْبَعُ مُرْمِلٌ^(٤)
والخلاف بينهم في الدعاء الطلبي وغيره، فلا يجوز عند البصريين^(٥) نصب جواب الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطلب؛ فإن كان مدلولاً عليه بالاسم نحو: سقياً لك

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٩٤

(٢) من الآية: ٨٨ سورة يونس.

(٣) البيت من الرمل، وهو مجهول القائل، ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٤٥، واللحمة في شرح الملح: ٢/ ٨٣٢، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٨٦٩.

والشاهد: "فلا أعدل" حيث نصب المضارع بـ "أن" مضمرة بعد الفاء السبب جواباً للدعاء.

(٤) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٤٤، وتمهيد القواعد: ٨/ ٤١٩٢.

المقرور: الذي أصابه القُرُّ، وَهُوَ الْبَرْدُ، والمرمل: العادم للفتوت.

الشاهد "فيدفأ" فإنه نصب بـ "أن" مضمرة وجوباً بعد الفاء؛ لأنه واقع في جواب الدعاء.

(٥) ينظر التسهيل: ٢٣١، وتمهيد القواعد: ٨/ ٤١٩٧.

فيرويك، أو مدلولاً عليه بلفظ الخبر نحو: رحم الله زيداً فيدخله الجنة لم يجز النصب.

وقد أجاز الفراء والكسائي^(١) النصب، قال ابن السراج: "واعلم أن الأسماء التي سمي بها الأمر وسائر الألفاظ التي أقيمت مقام فعل الأمر وليست بفعل لا يجوز أن تجاب بالفاء، نحو قولك: تراكها، ونزال، ودونك زيداً، وعليك زيداً، لا يجاب؛ لأنه لا ينهى به، وكذلك إليك لا يجاب بالفاء؛ لأنه لم يظهر فعل، ومه وصه كذلك، قالوا: الدعاء أيضاً لا يجاب، نحو قولك: ليغفر الله وغفر الله لك، والكسائي يجيز الجواب في ذلك كله، وأما الفراء فقال في الدعاء: إنما يكون مع الشروط: غفر الله لك إن أسلمت، وإن قلت: غفر الله لك فيدخلك الجنة جاز، وهو عندي في الدعاء جائز إذا كان في لفظ الأمر"^(٢).

ووافق ابن عصفور^(٣) الكسائي والفراء.

تعقيب:

السمع يقتضي عدم النصب في الدعاء غير الطلبي؛ إذ لم ينقله البصريون سماعاً عن العرب، وإنما نقلوه حيث يكون الدعاء طلبياً محضاً، وهو ما مال إليه البصريون، على أنه لا يمنع الأخذ برأي الكوفيين من إجازة النصب فرأيهم مقبول، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر^(٤).

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٤٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٦٣، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٥٩، والمقاصد الشافية: ٦/ ٥٦.

(٢) ينظر الأصول: ٢/ ١٨٦.

(٣) ينظر شرح الجمل: ٢/ ١٤٦.

(٤) ينظر المقاصد الشافية: ٦/ ٥٧، والنحو الوافي: ٤/ ٣٦٨.

١٩- نصب الفعل المضارع المقرون بـ"ثم" المتوسط بين جملتي الشرط

والجواب^(١).

قال السيوطي: "ينصب الفعل بإضمار "أن" جَوَازًا، إذا وَقَعَ بَيْنَ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ بعد الفَاءِ وَالْوَاوِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ بعد "أو"، وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ بعد "ثم"^(٢).
وعبر بلفظ الزيادة ابن عقيل، وأبو حيان، والشيخ خالد^(٣).

الدراسة:

ذهب الكوفيون^(٤) إلى أنه إذا توسط المضارع المقرون بـ"ثم" بين جملتي الشرط والجواب جاز نصبه بإضمار "أن"، فيقولون: إن تأتني ثم تحدثني أكرمتك، بنصب "تحدثني"، ومن حجتهم قراءة الحسن بن أبي الحسن وقتادة ونبيح والجراح: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾^(٥) بنصب الكاف^(٦)؛ وذلك لأنه لم يعطفه على الشرط لفظًا، فعطفه عليه معنى كما جاء في الواو والفاء^(٧).

وقال ابن جني عن إضمار "أن" في القراءة السابقة: "وأما قراءة الحسن: ﴿ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾ بالنصب فعلى إضمار "أن"، كقول الشاعر:

(١) ينظر الأصول: ٢/ ١٨٦.

(٢) الهمع: ٢/ ٤٠٠.

(٣) ينظر الارتشاف: ٤/ ١٦٨٥، والمساعد: ٣/ ١٠١، وشرح التسهيل للشيخ خالد: ٤/ ١٥١٤.

(٤) ينظر مذهبه في شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٠٧، والمغني: ١٦١، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨٦، والمقاصد الشافية: ٦/ ١٦٠.

(٥) من الآية: ١٠٠ سورة النساء.

(٦) تنظر القراءة في المحتسب: ١/ ١٩٥، والمحزر الوجيز: ٢/ ١٠٢.

(٧) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٨٥.

لنا هضبة لا ينزل الذلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعصمًا^(١)
أراد: فأن يعصمًا، وهو ليس بالسهل؛ وإنما بابه الشعر لا القرآن، ومن
أبيات الكتاب:

سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا^(٢)
والآية على كل حال أقوى من ذلك؛ لتقدم الشرط قبل المعطوف، وليس
بواجب، وهذا واضح^(٣).

وقال الشاطبي: "وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكمًا، لندورها
وكونها في القياس كقوله:

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا"^(٤).

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه: ١٥٩، والكتاب: ٣/ ٤٠، وشرح
التسهيل لابن مالك: ٤/ ٤٦، وللأعشى في المحتسب: ١/ ١٩٧، والخزاعة: ٨/ ٣٣٩، وبلا
نسبة في الجمل للخليل: ٢٧٥، والمقتضب: ٢/ ٢٤.

هضبة: كناية عن عزة قومه ومنعتهم، ويأوي: يلجأ، ويعصم: يمنع.
الشاهد فيه: نصب "يعصم" بـ "أن" مضمرة بعد الفاء بعد الخبر المثبت، وهو ضرورة.
(٢) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء التميمي في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ١/
٣٤٧، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٨٧٢، وبلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٩، واللمحة في شرح
الملحة: ٢/ ٨٣٣.

والشاهد فيه: "فأستريحًا" حيث نصب الفعل بـ "أن" مضمرة بعد فاء السببية، دون أن
تسبق بنفي أو طلب، للضرورة.

(٣) المحتسب: ١/ ١٩٧.

(٤) المقاصد الشافية: ٦/ ١٦٠.

والذي عليه أكثر النحويين أن الفعل المضارع ينصب بإضمار "أن" جَوَازًا إذا وَقَعَ بَيْنَ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ، مِثَالُهُ: إِنْ تَأْتَنِي فَتَحْدِثْنِي أَحْسَنَ إِلَيْكَ وَمَنْ يَأْتَنِي وَيَحْدِثْنِي أَحْسَنَ إِلَيْهِ^(١).

تعقيب:

بعد ذكر ما زاده الكوفيون من نصب المضارع المقرون بـ"ثم" المتوسط بين جملتي الشرط والجواب بإضمار "أن" يظهر أن الأَحْسَنَ التَّشْرِيكَ فِي الْجَزْمِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ إِذْ ذَاكَ يَكُونُ عَلَى مَلْفُوظٍ بِهِ، وَهُوَ الْفِعْلُ السَّابِقُ، وَالنَّصْبُ يَكُونُ الْعَطْفَ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ الْمَتَوَهَّمِ مِنَ الْفِعْلِ السَّابِقِ^(٢).

٢٠. الجزم بـ "كيف" و"كيفما":

قال الطوفي عند تعداد الجوزام^(٣): "أما الأسماء: فـ"من وما ومهما وأي"، وزاد الكوفيون "كيف وكيفما"^(٤).

(١) ينظر الارتشاف: ٤/ ١٦٨٥، والتصريح: ٢/ ٤٠٩.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ٨٨، ٢٨٦، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢٩١، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ١٩٩.

(٣) هو سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ بْنِ سَعِيدٍ، الطوفي البغدادي، فقيه أصولي، له مُخْتَصَرُ التَّرْمِذِيِّ، وشرح المقامات، وشرح الأربعين النووية، وشرح التبريزي في مذهب الشافعي، وإزالة الإنكار في مسألة "كاد"، توفي سنة ٧١٦هـ.

تنظر ترجمته في أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي: ٢/ ٤٤٥، ٤٤٦، وبغية الوعاة: ١/ ٥٩٩، ٦٠٠.

(٤) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية للطوفي: ٢/ ٩.

الدراسة:

زاد الكوفيون^(١) في الأسماء الجازمة "كيف" و"كيفما" فتجزمان معنى وعملاً، فتقول: كيف تفعل أفعل، وكيفما تكن أكن، ووافقهم قطرب من البصريين^(٢)، وتبعهم الزجاجي^(٣).

واحتجوا بأنه يصح أن يقال: كيف تصنع أصنع بالرفع، فكذلك في الجزم، كما أن "كيف" سؤال عن الحال كما أن "أين" سؤال عن المكان، و"متى" سؤال عن الزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة، ألا ترى أن معنى "كيفما تكن أكن": في أي حال تكن أكن، وكما أن معنى "أينما تكن أكن": في أي مكان تكن أكن، ومعنى "متى ما تكن أكن": في أي وقت تكن أكن، ولهذا قال الخليل بن أحمد: مخرجها مخرج الجزاء، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء، فلما شابها "كيف" ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة^(٤).

وذهب بعض النحويين^(٥) إلى جواز الجزم بها إذا اقترنت بـ "ما"، ونُسب إلى الجرمي^(٦).

(١) ينظر مذهبهم في الأصول: ١٩٧ / ٢، والإتصاف: ٣٧٤ / ٢، والبديع: ٦٢٨ / ١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٩٦ / ٢.

(٢) ينظر الارتشاف: ١٨٦٨ / ٤، والمغني: ٢٧٠.

(٣) ينظر مذهبه في الجمل: ٢١١، وحروف المعاني والصفات: ٥٩.

(٤) ينظر الإتصاف: ٥٢٩ / ٢.

(٥) ينظر الهمع: ٥٥٠ / ٢.

(٦) ينظر المسائل البصريات للفارسي: ٣٤٦ / ١.

وعند جمهور البصريين^(١) أنها لا تجزم، وأنها إذا كانت شرطية فإنها تقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، فتكون للمجازاة من حيث المعنى لا من حيث العمل؛ قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على أي حال تكن أكن^(٢)."

واحتجوا بأنها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تارة يجاب بالمعرفة وتارة يجاب بالنكرة، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

وبأنه لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك في "من وما وأي ومهما"، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

وبأنها اسم، ولا ضرورة تلجئ إلى المجازاة بها؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف^(٣).

(١) ينظر الأصول: ٢/ ١٩٧، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٤٢.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ٦٠.

(٣) ينظر علل النحو: ٢٢٦، والإنصاف: ٢/ ٥٣٠.

تعقيب:

يجدر بعد دراسة المسألة ذكر أمرين:

الأول: ضعف ما زاده الكوفيون من أن "كَيْفَ" تأتي جازمة؛ لأن ذلك لم يثبت سماعاً، ولا قياساً^(١).

الثاني: قصر الخوارزمي مجيء "كيف" جازمة على ابن كيسان، قال: "لا يجازى بـ "كيف" إلا عند ابن كيسان"^(٢)، وقصره ابن عصفور على قطرب^(٣).

(١) ينظر اللباب للعكبري: ٢ / ٦٢.

(٢) ينظر التخمير للخوارزمي: ٢ / ٢٨٩.

(٣) ينظر شرح الجمل: ٢ / ١٩٥.

المبحث الثاني

المسائل الصرفية التي زادها الكوفيون

١ - علامة التأنيث في "أخت و بنت"، و"مسلمات":

قال أبو حيان: "وزاد الكوفيون في علامات التأنيث تاء "أخت و بنت"، والألف والتاء في "مسلمات" ونحوه"^(١).
وتابعه في هذا ابن عقيل^(٢).

الدراسة:

زاد الكوفيون في علامات التأنيث تاء "أخت و بنت" والألف والتاء في "مسلمات"، قال ابن الأثيري: "اعلم أن للمؤنث خمس عشرة علامة: ثمان منها في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات، فأما اللاتي في الأسماء فالألف المقصورة الممالة إلى الياء، كقولك: ليلى وسلمى وسُعدى، والألف الممدودة، كقولك: حمراء وصفراء، والسراء والضراء، والتاء كقولك: أخت و بنت، والهاء، كقولك: طلحة وحمزة، وقائمة، وقاعدة، وهي تكون هاءً في الوقف، والألف والتاء في الجمع، كقولك: المسلمات والصالحات والهندات والجملات، والنون، كقولك: هُنْ وأنتن، والكسرة، كقولك: أنتِ، والياء، كقولك: هذي قامت"^(٣).

ومذهب الجمهور^(٤) أن للتأنيث علامتين:

(١) الارتشاف: ٢/ ٦٣٦.

(٢) ينظر المساعد: ١/ ٢٩٠.

(٣) المذكر والمؤنث: ١/ ١٧٦، ١٧٧.

(٤) ينظر الإيضاح العضدي: ٢٩٧، والخصائص: ١/ ٢٠٣، والبسيط: ١/ ٣٦٧، وشرح الكافية

للرضي: ٢/ ٤٧٥، والتذييل: ٢/ ٤٢.

- ١- تاء متحركة تتصل بالأسماء تدل على تأنيثها، نحو قائمة وقاعدة.
٢- ألف، إما مفردة كـ "حُبلى" وتسمى ألف التأنيث المقصودة، وهي أصل الممدودة، وإما متصلة بمثلها فتقلب الثانية منهما همزة كـ "حمراء"، وتسمى ألف التأنيث الممدودة.

فعلامة التأنيث منحصرة فيهما، ولا يوجد في تحقيق الاستقراء علامة
ثالثة.

فأما الهمزة فهي الألف في الحقيقة؛ لأنها لو كانت الهمزة هي العلامة حقيقةً لثبتت في الجمع إذا قلت في "صحراء": صحارى، فكنت تقول: صحارى، وهذا لا تقوله العرب، وإنما قالوه بالياء، فصارت في الجمع ياء، فدل على أنها غير أصلية^(١).

وأما الياء في "هذي" فليست بعلامة، وإنما جاء التأنيث من الصيغة، وكذلك القول في نون "هن"، وهو غير الألف، وتاء "هندات" هي المذكورة أولاً، والألف قبلها سبقت للجمع^(٢).

وأما نحو: "بنت"، و"أخت"، و"هنت"، فإن هذه الكلم وإن استفيد منها التأنيث، فليست التاء فيها بعلامة تأنيث؛ لسكون ما قبلها، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ما لم يكن ألفاً، ... كما أنه لو سميت بهما رجلاً لصرفتاهما - يعني "بنتاً"، و"أختاً" - معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرفت كما لم ينصرف نحو "طلحة"، و"حمزة"، وعلى ذلك فالتاء مبدلة من اللام التي هي واو، ألا ترى أن الأصل فيها: "أخوة"، و"بنوة"، و"هنوة"، ووزنها "فعل" بفتح الفاء والعين، فنقلوها

(١) المقاصد الشافية: ٦/ ٣٤٥.

(٢) ينظر السابق: ٦/ ٣٤٥، ٣٤٧.

إلى "فَعَلٍ"، و"فِعْلٍ"، و"فَعَلٍ"، وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن "قُفْلٍ"،
و"عِدْلٍ"، و"فَلْسٍ"؟^(١)

والهمزة في نحو "حمراء" بدل من ألف التانيث؛ وذلك أنهم لما أرادوا
تأنيث ما آخره ألف بألف التانيث لم يمكنهم الجمع بين ألفين فأبدلت المتطرفة
همزة^(٢).

تعقيب:

بعد عرض ما زاده الكوفيون يظهر أن الأولى الاقتصار على ما اتفق عليه
الجمهور ضبطاً للباب، ومما يضعف قول الكوفيين: إن تاء التانيث إذا اتصلت
بالاسم يُبدل منها في الوقف هاءً، نحو: "شَجَرَةٌ"، و"تَمْرَةٌ"، والتاء في "أخت، وبنات"
ثابتة في الوصل والوقف^(٣).

٢- مجيء التصغير للتعظيم :

قال أبو حيان: "... زاد الكوفيون لتعظيم الشيء، نحو: "دويهيّة" للمنية،
وزعموا أن من ذلك أخيّ أو صديقيّ"^(٤).
وتابعه في لفظ الزيادة المرادي، وناظر الجيش، والشيخ خالد،
والخضري^(٥).

(١) ينظر الكتاب: ٣/ ٢٢١، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٢١، وشرح المفصل لابن
يعيش: ٣/ ٤٠٧، وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٦١.

(٢) ينظر توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٥٣.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٠٧.

(٤) الارتشاف: ١/ ٣٥١.

(٥) ينظر توضيح المقاصد: ٣/ ١٤١٩، وتمهيد القواعد: ١٠/ ٤٨٥٩، والتصريح: ٢/ ٥٥٩،
وحاشية الخضري: ٢/ ١٦٣.

الدراسة:

زاد الكوفيون في معاني التصغير التعظيم، فيكون من باب الكناية، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم؛ لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده، قال ابن الأبياري: "ومن الأضداد - أيضاً - التصغير، يدخل لمعنى التحقير ولمعنى التعظيم"^(١)، وقال عند قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في ابن مسعود: "كُنَيْفٌ مَلِيٌّ عِلْمًا"^(٢): "فالكنيف تصغير "الكنف"، وهو الوعاء، وهذا التصغير معناه التعظيم، كما قال لبيد:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصَفَّرُ منها الأنايِلُ^(٣)
فصغر "الداهية"، وهي الموت^(٤)، ولا داهية أعظم منه، فيكون تصغيرها للتعظيم، ويدخل فيه التصغير المفيد للعطف والتلطف، نحو: يا بُني، يا أُخي، يا صديقي^(٥)، وقول الأنصاري: أنا جُدَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ وَعُدَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ^(٦)، أراد:

(١) الأضداد: ٢٩١.

(٢) هذا حديث موقوف على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، موطأ مالك: ٢٠٦، رقم الحديث: ٦٠٧ - كتاب الطلاق - باب انقضاء الحيض، والمعجم الكبير للطبراني: ٩/ ٣٤٩ - رقم الحديث: ٩٧٣٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ٨٥، وفقه اللغة وسر العربية: ٢٧١، والمغني: ١٨١، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٦٥٥.

(٤) الزاهر: ٢/ ٣٠١.

(٥) تمهيد القواعد: ١٠/ ٤٨٥٩.

(٦) الجُدَيْلُ تصغير جُدْل، وهو عود ينصب للابل الجربى لتحكك به من الجرب، والعَدَيْقُ: النَّخْلَةُ، وإذا مالت النَّخْلَةُ الكَرِيمَةَ بنوا من جانبيها المائل بناءً مرتفعاً يدعونها؛ لكي لا تسقط، فذلك التَّرجيب قال: وَإِنَّمَا صَغَّرَهَا، فَقَالَ: جُدَيْلٌ وَعُدَيْقٌ عَلَى وَجْهِ الْمُدْحِ، وَأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالْكَرَمِ، وَالْمُرَجَّبُ: الَّذِي جَعَلَ لَهُ رُجْبَةً، وَهِيَ دِعَامَةٌ مِنَ الْحَجَرِ يُبْنَى حَوْلَهَا.

ينظر غريب الحديث للقاسم بن سلام: ٤/ ١٥٣، ١٥٤، والأضداد لابن الأبياري: ٢٩١.

أي: أنا أعلم الناس بها، أنا يشتقى برأيي كما تشتقى الإبل الجربى باحتكاكها بالجدع.

ومنه الحديث: "ثم فتنة الدهيماء"^(١) يعني الفتنة السوداء المظلمة، فصغرها تهويلاً لها، وفي حديث طهفة: "فأصابتنا سنية حمراء"^(٢)، أي: جذب شديد، وقولهم: فلان فريخ^(٣) قريش، إذا كانوا يعظمونه ويكرمونه، وكقولك للرجل تحضه على ود أخيه: إنما هو بني أمك^(٤)، واستدلوا - أيضاً - بقول أوس بن حجر: فويق جبيل شامخ الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكل وتعملا^(٥) فقوله: حتى تكل وتعملا، دليل على عظمه، وقول الآخر: أحر ترى بريقاً هباً وهنا كنار مجوس تستعر استعاراً^(٦)

- (١) مسند أحمد: ١٠/ ٣٠٩، رقم الحديث: ٦١٦٧، وسنن أبي داود: ٤/ ٩٤، رقم الحديث: ٤٢٤٢، كتاب الفتن والملاحم - باب ذكر الفتن ودلائلها.
- (٢) ينظر الغريبين للهرودي: ٣/ ٩٤٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/ ٤١٤.
- (٣) الفرخة: السنن العريض.
- ينظر القاموس المحيط: ٢٥٧، وتاج العروس: ٧/ ٣١٥.
- (٤) ينظر غريب الحديث للقاسم بن سلام: ٤/ ١٥٤.
- (٥) البيت من الطويل، وهو للشاعر في ديوانه: ٨٧، وشرح شواهد الشافية: ٨٥، وشرح شواهد المغني: المغني: ١/ ٣٩٩، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٩٢.
- المعنى: يصف غمماً في أعلى جبل عالي الذروة، لن يصل المرء إلى أعلاه حتى يبذل جهداً وعملاً حتى يتعب.
- (٦) البيت من الوافر، وهو للتوعم اليشكري في المقاصد الشافية: ٥/ ١٧٨، ولامرئ القيس في ديوانه: ١٠٤، ١٠٣، والكتاب: ٣/ ٢٥٤، وبلا نسبة في الجمل للخليل: ٢٠٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/ ١٢٠.
- وصف برقاً، يقول: هب وهنا، أي: لمع وبدأ بعد هدهد من الليل، يقال: أتانا بعد وهن، أي: بعد ما مضى منه حين.

فقوله: كنار مجوس، وقوله: تستعر استعاراً، دليل على عظم هذا البرق؛ لأنه أبلغ في وصف النار، وخص المجوس لأنهم عبدة النار، ونارهم أعظم نار، وأشدّها استعاراً^(١).

وما زاده الكوفيون من إفادة التصغيرِ التعظيمِ مردود من البصريين بما يأتي:

١- أما البيت الأول فالمراد بتصغير الداهية فيه أنها خفية لا يعلم سببها، وإن كان فعلها عظيماً؛ لأنها تأتي على ما عظم من المخلوقات، فصغرت بالنظر إلى خفائها.

أو أن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، أو أن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام، فهو على التحقير، فالشاعر أراد بها الصغر، وأن حتف الإنسان قد يكون بصغير الأمر الذي لا يأبه له ولا يترقب^(٢).

٢- أما البيت الثاني فيريد به أنَّ الجبل لصغره وارتفاعه يصعب على سالكه لوعورته وضيق طرقه، فلن يناله حتى يكِلَّ ويعمَل، ولو كان كبيراً لاتسعت طرقه ولسهل على سالكه، فهو إنما أراد أنه دقيق الرأس، صغير العَرَض، وإن كان طويلاً فصغره لدقته، وإذا كان كذلك فهو أشد لصعوده^(٣).

(١) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح: ٢/ ٦٥٥.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٦٥، واللباب للعكري: ٢/ ١٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٣٩٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٤١٩.

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٦٥، وشرح شواهد الشافية للبعدي: ٨٦.

٣- أما قولهم: "بُنِيَّ"، و"أَخِيَّ"، فالمراد تقريبُ المنزلة ولُطْفُهَا؛ لأنه قد يصل بلُطَافَةٍ ما بينهما إلى ما يصل إليه العظيم^(١).

٤- أما البيت الثالث فيراد بالبرق أنه محبوب، إمّا لكونه ظهر على أثر جذب، وهو دليل على المطر، وإمّا لكونه لاح من أفق محبوبه فيكون من باب أَخِيَّ وصُدَيْقِي^(٢).

وقد أجاز ابن الشجري، والأنباري، والرضي مجيء التصغير للتعظيم^(٣).

تعقيب:

يجدر بعد دراسة ما زاده الكوفيون ذكر أمرين:

الأول: نسب ابن الشجري إلى البصريين جواز مجيء التصغير للتعظيم؛ حيث قال عند رد البصريين على الكوفيين قولهم: إنّ "أفعل" في التعجب اسم؛ بدليل أنه يصغر: "الجواب من البصريين: أن التصغير يدخل الأسماء للتحقير، في نحو: رجيل ومريئة، وللتقليل، وذلك في الجموع نحو: دريهمات وأجيمال، وللتقريب، وذلك في الظروف من نحو: قبيل المغرب، وبعيد الظهر...، ويدخل للتعظيم، كقول لبيد:

وكلّ أناس سوف تدخل بينهم دويهة تصفرّ منها الأنامل
يريد الموت، ولا داهية أعظم من الموت، ...، وليس ضرب من هذه
الضروب إلّا وهو يتناول الاسم معنى بتناوله إياه لفظاً، والتصغير اللاحق فعل
التعجب إمّا هو لفظي فقط^(٤). وهذا لم أقف عليه إلا عنده.

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٣٩٦، وتمهيد القواعد: ١٠٠/ ٤٨٥٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٩٠.

(٣) ينظر الأمالي: ١/ ٣٦، والإصناف: ١/ ١١٣، وشرح الكافية: ٣/ ٧٠.

(٤) ينظر الأمالي: ٢/ ٣٨٣، ٣٨٤.

والآخر: أنه لا مانع من قبول ما زاده الكوفيون من مجيء التصغير للتعظيم؛ إذ لا يخفى تكلف الرد على ما أتوا به من شواهد، كما أنه لم يتأت للمخالف الرد عليها كلها.

الخاتمة

الحمد لله الذي هيا لي من أمري رشداً، وزادني من فضله عوناً ومدداً، وصل اللهم على سيدنا محمد رسولنا أبداً، وعلى آله وصحبه والتابعين عدداً، وبعد: فقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، يمكن إجمال بعضها فيما يأتي:

أولاً: أمكن للبحث بعد دراسة ترجيح بعض ما زاده الكوفيون، وهو:

١- مجيء "كان" للتحقيق، والتقريب، والشك.

٢- مجيء "بله" بمعنى "كيف".

٣- مجيء "أو" بمعنى "بل".

٤- مجيء "أو" بمعنى "الواو".

٥- إجراء التشبيه مجرى النفي في نصب المضارع.

٦- مجيء التصغير للتعظيم.

وهذه المسائل المزيدة المرجحة تعد قليلة إذا قيست بما رجح فيه الرأي

الآخر.

ثانياً: أن ما من نسب إلى الكوفيين من زيادة قد اتفق معهم فيه بعض البصريين،

أو شاركوهم القول به، ويُجمل ذلك في الآتي:

١- ما قالوه من مجيء "أو" بمعنى "بل"، سبقهم فيه الخليل.

٢- وافقهم الأخفش وقطرب والجرمي في مجيء "أو" بمعنى "الواو".

٣- شاركهم الأخفش في مجيء "آ" و"آي" للنداء.

٤- ما قالوه من مجيء "بله" بمعنى "كيف" سبقهم فيه الخليل، ووافقهم فيه الأخفش وقطرب.

٥- ما قالوه من نصب لام الجحود الفعل المضارع سبقهم فيه الخليل، ووافقهم فيه الزجاج.

٦- شاركهم الجرمي القول بنصب المضارع بـ "فاء" السببية و"واو" المعية، "أو" العاطفة.

٧- قال قطرب بقولهم في الجزم بـ "كيف".

ثالثاً: أن الكوفيين اعتمدوا في حججهم على صحة ما زادوه على القياس في الأعم الأكثر، وقد يعتمدون السماع قليلاً^(١).

رابعاً: يرى الفراء وبعض الكوفيين أن الأفعال بعد " الفاء والواو و "أو" منتصبة على الخلاف، وهو عامل معنوي كما سبق ذكره^(٢)؛ لذا رأى البحث أن نسبة زيادة النصب بهذه الأحرف نفسها إلى بعض الكوفيين أدق.

خامساً: أن ما زاده الكوفيون من مجيء "بله" للاستثناء، ومجيء "أبصع وأبتع" للتأكيد، ومجيء "كيف وأين وهلا" للعطف نُسب إلى البغداديين أيضاً، وهذا في نظري راجع للخلاف في تحديد المراد بالبغداديين، والتمييز بينهم وبين الكوفيين.

سادساً: أن ما زاده الكوفيون من مجيء "كيف" جازمة قصره الخوارزمي على ابن كيسان وحده، وقصره ابن عصفور على قطرب.

سابعاً: أن ما زاده الكوفيون من مجيء "كيف" عاطفة قصره أبو حيان على هشام وحده.

وآخر دعوانا بتوفيق ربنا ... أن الحمد لله الذي وحده علا

(١) ينظر نهاية الزيادة الثانية عشرة، والتاسعة عشرة.

(٢) ينظر نهاية الزيادة السادسة عشرة.

قائمة المصادر

- ١- انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ت د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ت د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.
- ٣- الأزهية في علم الحروف للهروي، ت عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
- ٤- الاشتقاق لابن دريد، ت عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م.
- ٥- الأصول في النحو لابن السراج، ت د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.
- ٦- إعراب القرآن للنحاس، ت د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- ٧- أمالي ابن الشجري، ت د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني بالقاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م.
- ٨- الأمالي النحوية، (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب، ت د. فخر صالح سليمان، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف للأتباري، ت الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩ م.

١١. — إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبدالله القيسي، ت د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.
١٢. — البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت صدقي محمد معروف، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.
١٣. — البديع في علم العربية لابن الأثير، ت د. فتحي أحمد على الدين، د. صالح حسين العابد، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠هـ.
١٤. — تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، ت د. حسين نصار، طبعة حكومة الكويت، ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٣ م.
١٥. — تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
١٦. — التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
١٧. — التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ت د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
١٨. — تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، ت د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
١٩. — التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ت د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٢٠. — التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٢١. — تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للداميني، ت د. عبد الرحمن المفدى، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٢. — تمهيد القواعد لناظر الجيش، ت. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط ١، ٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٢٣. — تهذيب اللغة للأزهري، ت. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
٢٤. — توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت. د. عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.
٢٥. — جمهرة اللغة لابن دريد، ت. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
٢٦. — الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت. د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٢٧. — حاشية الخُضريّ على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية.
٢٨. — الحجة للقراء السبعة للفارسي، ت. بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط ٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٢٩. — حروف المعاني والصفات للزجاجي، ت. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
٣٠. — خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، ت. الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٣١. — الخصائص لابن جني، ت. الأستاذ محمد علي النجار، القاهرة، ١٩٥٢م.
٣٢. — الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت. د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.

٣٣. — ديوان أوس بن حجر، ت د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩هـ.
٣٤. — ديوان الحارث بن حلزة، ت مروان العطية، دار الإمام النووي، دمشق، ط ١٤١٥، ١هـ، ١٩٩٤م.
٣٥. — ديوان حميد بن ثور الهلالي، ت عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٣٧١هـ.
٣٦. — ديوان طرفة بن العبد، ط مكس سلغسون، مدينة شالون على نهر سون، مطبعة برطرنند، ١٩٠٠م.
٣٧. — ديوان عمر بن أبي ربيعة، ت د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
٣٨. — ديوان كعب بن مالك الأنصاري، ت د. سامي مكّي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.
٣٩. — ديوان ليبيد بن أبي ربيعة، ت حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ٥١٤٢٥، ٢٠٠٤م.
٤٠. — رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤١. — الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، ت حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٤٢. — سر صناعة الإعراب لابن جني، ت د. حسن هندراوي، دار العلم دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٤٤. شرح الألفية لابن عقيل، ت الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط ١٤٠٠، ٢٠٠١هـ، ١٩٨٠م.
٤٥. شرح ألفية ابن معطي للرعيني، ت حسن محمد عبد الرحمن، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٤٦. شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهرى، ت ثريا عبد السميع إسماعيل، كلية اللغة العربية بأم القرى، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م.
٤٧. شرح التسهيل لابن مالك، ت د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٤٨. شرح التسهيل للمرادي، ت د ناصر حسين علي، دار سعد الدين بدمشق، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.
٤٩. شرح الجمل لابن خروف، ت د سلوى محمد عمر، معهد البحوث العلمية بأم القرى، ط ١، ١٤١٩هـ.
٥٠. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت د. صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية.
٥١. شرح الرضي على الكافية، ت يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
٥٢. شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ت محمد حسين مهدي، على سيد على، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٥٣. شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار الحياة، بيروت.

٥٤. شرح عمدة الحافظ وعدة الحافظ لابن مالك، ت عدنان عبدالرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ٣٩٧ هـ، ١٩٧٧ م.
٥٥. شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري، ت عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ١٤٠٠، ٤ هـ، ١٩٨٠ م.
٥٦. شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث بدمشق، ط ١، ٥١٤٠٢، ١٩٨٢ م.
٥٧. شرح كتاب سيبويه للرماني، ت سيف بن عبد الرحمن العريفي، الرياض، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م.
٥٨. شرح المفصل لابن يعيش، ت د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
٥٩. شرح المقدمة الجزولية الكبير للثلوبين، ت د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
٦٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
٦١. شعر الحارث بن خالد المخزومي، ت يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، النجف، ط ١، ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م.
٦٢. شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، ت الطرابيشي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
٦٣. صحيح البخاري، ت د. مصطفى أديب البغا، طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ.
٦٤. الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، للطوفي، ت د. محمد خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م.

٦٥. عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث للسيوطي،
ت. د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
٦٦. الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين بن العلامي، ت. د. حسن
موسى الشاعر، دار البشير للتوزيع، عمان، ط ١، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.
٦٧. فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، ت. عبد الرزاق مهدي، ط ١، ١٤٢٢ هـ،
٢٠٠٢ م.
٦٨. القاموس المحيط للفيروز آبادي، ت. علي محمد البجاوي، محمد
أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط ٢، ١٣٩٩ هـ.
٦٩. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الأيضاح لابن أبي الربيع، ت. فيصل
الحفيان، مكتبة الرشد بالرياض، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
٧٠. الكافية في علم النحو لابن الحاجب، ت. د. صالح عبد العظيم الشاعر،
مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ٢٠١٠ م.
٧١. الكامل في اللغة والأدب للمبرد، مكتبة المعارف، بيروت، من دون تاريخ.
٧٢. كتاب سيبويه، ت. الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط
٢، ١٩٧٧ م.
٧٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري،
ت. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
٧٤. كتاب العين للخليل بن أحمد، ت. د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم
السامرائي، دار الرشيد للنشر بالعراق.
٧٥. كتاب اللامات للزجاجي، ت. د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢
١٩٨٥ م.

٧٦. — الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، ت د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠ م.
٧٧. — اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت غازي طليمات، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ٥١٤٠٥، ١٩٨٤ م.
٧٨. — لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
٧٩. — التمع في العربية لابن جني، ت فائز فارس، دار الكتب الثقافية بالكويت.
٨٠. — التلمحة في شرح التلمحة لابن الصائغ، ت إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤ م.
٨١. — المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني، ت علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦ هـ.
٨٢. — المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، ت عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
٨٣. — المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ت مصطفى السقا، حسين نصار، مطبعة الحلبي بمصر، ط ١، ١٣٧٧ هـ، ١٩٥٨ م.
٨٤. — المخصص لابن سيده، ت خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.
٨٥. — المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب، ت علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م.
٨٦. — المسائل الحلبيات للفارسي، ت د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، لبنان، ط ١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
٨٧. — المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت د. محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠١ م.

٨٨. — مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، ت د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ م.
٨٩. — معاني القرآن للأخفش، ت د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ، ١٩٩٠ م.
٩٠. — معاني القرآن للفراء، ت أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت.
٩١. — معاني القرآن للنحاس، ت. محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط ١ ١٤٠٩ هـ.
٩٢. — معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت د. عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت.
٩٣. — معجم ديوان الأدب للفارابي، ت د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.
٩٤. — مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، ت د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥ م.
٩٥. — المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ت د. علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.
٩٦. — المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، مطبعة جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ.
٩٧. — المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، ت د. علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، ط ١، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م.
٩٨. — المقتضب للمبرد، ت الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ط ٢، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.

٩٩. — النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط ١٥.
١٠٠. — النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، ت طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.
١٠١. — همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ت د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.